منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

FAO

تقرير تنفيذ البرامج
2021-2020

C 2023/8

الدورة الثالثة والأربعون للمؤتمر

(يوليو/تموز 2023)

تقرير تنفيذ البرامج
2021–2020

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

روما، 2022

www.fao.org/pir

NI547/A

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها.

ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تزكية المنظمة تفضيلا لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

© FAO، 2022

بعض الحقوق محفوظة. هذا المصنَّف متاح وفقا لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف – غير تجاري – المشاركة بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية. (CC BY-NC-SA 3.0 IGO; https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصا بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة الإنكليزية الأصلية هي الطبعة المعتمدة".

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقًا لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (http://www.fao.org/publications/ar) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

توطئة المدير العام

طغت على فترة السنتين 2020-2021 تحديات استثنائية أفرزتها جائحة كوفيد-19 وما نجم عنها من تأثيرات اجتماعية واقتصادية إجمالية. وقد ارتفعت معدلات الفقر المدقع للمرة الأولى في غضون جيل من الزمن فيما ازداد معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بقدر أكبر خلال سنة 2020 مقارنة بالسنوات الخمس السابقة مجتمعة. وأفضى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأسمدة وطفرات الجراد الصحراوي وغير ذلك من آفات عابرة للحدود وأمراض حيوانية المصدر وارتفاع تواتر الظواهر المناخية القصوى، إلى وضع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المحك بقدر أكبر.

وعلى نحو ما يرد في تقرير تنفيذ البرامج الحالي، كانت منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) على قدر التحدي من خلال تطبيق استراتيجية عالمية وشاملة ومتشعّبة لدعم الأعضاء والأقاليم من أجل احتواء تأثيرات الجائحة. وتوزّعت التدخلات من العمل الإنساني وصولاً إلى الأولويات الإنمائية الأطول أجلاً، بما في ذلك التركيز على نهج "صحة واحدة" وتعزيز قدرة المزارعين على الصمود وإتاحة البيانات لصنع القرارات. وعزز برنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود في الأجل الطويل، من خلال الاستفادة من قدرة المنظمة على حشد الطاقات لقيادة الجهود الدولية من خلال اتباع نهج مرن متعدد القطاعات، في إطار جهد متضافر لإعادة البناء على نحو أفضل.

وأمكنت الاستفادة من طاقات البيانات والتكنولوجيا المكانية لدعم عملية صنع القرارات المستندة إلى الأدلّة من خلال المنصة الجغرافية المكانية الخاصة بمبادرة العمل يدًا بيد، ومختبر البيانات، ومركز البيانات عن حالات الطوارئ وسواها من أدوات رقمية التي توفر البيانات عن إنتاجية المياه وأسعار الأغذية وإنتاج المحاصيل وعمليات الإنذار المبكر بشأن حالات الإجهاد الزراعي وصحة الحيوان والأمراض الحيوانية المصدر.

وقد ساهمت المنظمة بشكل نشط في قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية وفي التحضير لها وحافظت على انخراطها في عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتزامها بها. ويسمح إطار وُضع حديثًا لإشراك القطاع الخاص بصورة استراتيجية بتوسيع مجالات التعاون. والعمل جارٍ حاليًا على وضع استراتيجية خاصة بتغير المناخ وأخرى خاصة بالعلوم والابتكار من خلال عمليات تشاورية مكثّفة بما سيعزز بقدر أكبر نوعية الدعم الذي تقدمه المنظمة وجدواه.

وقد تم تحقيق النتائج وفق الالتزامات المبيّنة في برنامج العمل للفترة 2020-2021 رغم القيود والتحديات غير المسبوقة، وفي هذا دلالة على ما تتمتع به المنظمة من مرونة وقدرة على التكيف والاستجابة. وبلغ الإنفاق 99.6 في المائة من البرنامج العادي فيما ازدادت المصروفات من خارج الميزانية بنسبة 12 في المائة مقارنة بالفترة 2018-2019. وبلغت عملية حشد الموارد أعلى مستوى لها على الإطلاق بعدما جرت تعبئة مبلغ 2.7 مليارات دولار أمريكي في الفترة 2020-2021.

وتمّ ضمان استمرارية الأعمال طوال فترات الإقفال العام أثناء الجائحة بموازاة إبقاء رعاية الموظفين ورفاههم في صدارة الأولويات. وخطونا خطوات كبيرة باتجاه جعل منظمة الأغذية والزراعة منظمة رقمية بحقّ. فقد سمحت الاجتماعات المنعقدة بالوسائل الافتراضية بجميع اللغات بزيادة المشاركة في مناقشات الأجهزة الرئاسية وبتعزيز الشفافية والشمولية.

ولا تزال عمليات الإصلاح العميقة التي انطلقت منذ استلامي مهامي تعطي المنظمة مزيدًا من المرونة والمشاركة والشفافية والكفاءة والملاءمة للغرض المنشود، بما يمكّنها من رفع التحديات المقبلة. وإنّ فريق القيادة الرئيسي يساندني في جميع جوانب عمل المنظمة، بما يضمن الشفافية وتشاطر المعارف على أرفع المستويات. ويحقق الهيكل التنظيمي المسطح والمعياري المتجدد التنسيق والتعاون الأمثل بين مختلف فرق المنظمة، مع وجود آليات مساءلة واضحة بما في ذلك من خلال خطي التسلسل الإداري ألف (A) وباء (B). وهناك نظام متين للرقابة الداخلية يجري تعزيزه بقدر أكبر من خلال جلسات إحاطة دورية يعقدها المفتش العام مع كبار المديرين في المواقع كافة.

وتشكل فترة السنتين 2020-2021 مرحلة مفصلية حيث أقفلت دورة البرمجة السابقة مع إقرار المؤتمر للإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031. وسوف نسترشد في عملنا في السنوات المقبلة بسرديته المقنعة التي تقضي بدعم خطة عام 2030 من خلال التحول نحو نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل للجميع، من دون ترك أي أحد خلف الركب. وإني أعوّل على التعاون الفعلي المستمر مع أعضاء المنظمة وسائر هيئات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في مسارنا المقبل من أجل المنظمة.

شو دونيو
المدير العام

بيان المحتويات

توطئة المدير العام
معلومات عن هذا التقرير 3
أولاً – تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة **4**
الاستجابة للسياق العالمي 4
جائحة كوفيد-19 4
قمّة الأمم المتحدة للنظم الغذائية 5
العمل مع الأمم المتحدة على المستوى القطري 6
إنتاج أفضل 8
تغذية أفضل 16
بيئة أفضل 21
حياة أفضل 28
الدروس المستفادة *36*
ثانيًا – تجديد منظمة الأغذية والزراعة: تعزيز المنظمة وتحسين قدرتها على خدمة الأعضاء **38**
تحقيق الأثر الأقصى 38
البيانات والإحصاءات 38
العلوم والتكنولوجيا والابتكار 39
الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية 40
الإدماج 40
مسرّع العناصر المكمّلة 41
تعزيز الأساليب التنفيذية 43
الشراكات 43
برنامج التعاون التقني 44
تعبئة الموارد 44
إدارة المخاطر 45
الشمول والكفاءة والفعالية على المستوى التنظيمي 47
تحويل منظمة الأغذية والزراعة 47
الموارد البشرية 48
منظمة الأغذية والزراعة الرقمية 49
لجنة شؤون المرأة ولجنة شؤون الشباب 49
الدروس المستفادة 51
ثالثًا – إدارة الموارد **52**

الملاحق:

الملحق 1: الأداء التنظيمي

الملحق 2: الأداء التنظيمي – النفقات بحسب النواتج

الملحق 3: الأداء المالي

الملحق 4: منهجية الرصد

الملحق 5: المساواة بين الجنسين – التقدّم المحرز على مستوى المعايير الدنيا لسياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين وخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الملحق 6: إطار نتائج الاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ –التقرير المرحلي للفترة 2020-2021

الملحق 7: سياسة اللغات وتعدد اللغات في منظمة الأغذية والزراعة

الملحق 8: الدورات غير المقرّرة والدورات الملغاة

الملحق 9: المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي

معلومات عن هذا التقرير

1- يُطلع تقرير تنفيذ البرامج (التقرير) الأعضاء على مبادرات منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) ومجالات عملها والنتائج التي تحققت خلال فترة السنتين 2020-2021 على النحو المقرر في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 والتعديلات اللاحقة. وهو يقدّم، في إطار وثائق المساءلة المعمول بها[1]، واستنادًا إلى التقرير التوليفي لاستعراض منتصف المدة لعام 2020، معلومات عن الإنجازات والنتائج الرئيسية بموجب إطار النتائج المحدد، فضلًا عن النفقات، وتعبئة الموارد، والدروس المستفادة في ما يتعلق على السواء بالعمل الفني الذي تضطلع به المنظمة لخدمة الأعضاء على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، وبالبيئة المواتية على الصعيد الداخلي.

2- ويقدّم التقرير معلومات عن الإنجازات الفنية الرئيسية التي حققتها المنظمة من منظور تطلعاتها الموجّهة إلى دعم تنفيذ خطة عام 2030 عن طريق التحوّل إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة من أجل *إنتاج أفضل*، و*تغذية أفضل*، و*بيئة أفضل*، و*حياة أفضل*، من دون ترك أي أحد خلف الركب- مع ضمان في الوقت نفسه المساءلة عن رفع التقارير بشأن مؤشرات المخرجات والنواتج ضمن الإطار المندرج في سياق الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021. ويقدّم النص الرئيسي للتقرير سردًا يركّز على مبادرات وإنجازات رئيسية مختارة، وقد أدرجت كامل المعلومات بشأن المساءلة على مستوى المنظمة ضمن الملاحق.

3- ويتناول *الفصل الأول* بعنوان *تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة* أبرز مجالات العمل الفني والإنجازات الرئيسية ذات الصلة دعمًا لتنفيذ خطة عام 2030. ويجري عرض كامل النتائج التي حققتها المنظمة والإبلاغ عنها من خلال إطار النتائج للمنظمة الوارد في *الملحق 1* من الفصول 1 إلى 5.

4- ويسلّط *الفصل الثاني* بعنوان *تجديد منظمة الأغذية والزراعة* الضوء على تعزيز قدرة المنظمة على خدمة الأعضاء، ويقدم لمحة عامة مركّزة عن التطورات والإنجازات الرئيسية في الاستفادة من البيانات والإحصاءات، والتكنولوجيا والنهج المبتكرة، وتعميم المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية والشباب والمساواة بين الجنسين والشعوب الأصلية، وتنفيذ نهج برامجي لعمل المنظمة وزيادة الشمول والكفاءة والفعالية على مستواها من دون ترك أي أحد خلف الركب. ويرد بيان كامل للنتائج في هذا المجال ضمن إطار نتائج المنظمة الوارد في *الملحق 1* من الفصول 6 إلى 14.

5- ويسلّط *الفصل الثالث* بعنوان *إدارة الموارد* الضوء على النفقات وتعبئة الموارد. ويقدّم *الملحق 3* معلومات أكثر تفصيلًا عن تطور الموارد الإجمالية، وأداء برنامج العمل، واستخدام الرصيد غير المنفق للفترة 2018-2019، وأبواب الميزانية الخاصة، والصندوق المتعدد التخصصات، وتعبئة الموارد، وكلفة البرنامج الميداني.

6- وتقدّم ملاحق أخرى معلومات عن استعراض الموارد (*الملحق 2*)، ومنهجية الرصد (*الملحق 4*)، والتقدم المحرز بشأن المعايير الدنيا لسياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين وخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (*الملحق 5*)، وتغير المناخ (*الملحق 6*) وتعدد اللغات وتنفيذ سياسة المنظمة الخاصة باللغات (*الملحق 7*)، والدورات غير المقررة والملغاة (*الملحق 8*) وقضايا المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي للموظفين (*الملحق 9*).

[1] القسم الثاني – واو في النصوص الأساسية (قرار المؤتمر 2009/10)

أولاً – تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الاستجابة للسياق العالمي

جائحة كوفيد–19

7- اتّخذت منظمة الأغذية والزراعة إجراءات سريعة لدعم البلدان في الاستجابة لجائحة كوفيد–19 مع الحفاظ في الوقت ذاته على الاستمرارية والتكيّف مع أساليب العمل الجديدة. فمن خلال برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد–19 والتعافي منها الذي أُطلق بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، اعتمدت المنظمة نهجًا مرنًا وشاملًا لتوفير دعم مدفوع بالطلب من أجل معالجة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة وتوفير الاستجابة الإنسانية. وقد مكّن هذا البرنامج الشركاء من الاستفادة من القدرة التنظيمية للمنظمة وبياناتها الآنية ونظم الإنذار المبكر لديها وخبرتها الفنية لتوجيه الدعم حيثما وحينما تمس الحاجة إليه.

8- وقامت المنظمة بمعالجة تأثيرات جائحة كوفيد–19 وسائر الصدمات وحالات الإجهاد القائمة من قبل بطريقة متكاملة من خلال خطط الاستجابة الإنسانية، وإعادة برمجة الموارد للوصول إلى 24 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وعالجت المنظمة أيضًا الآثار المباشرة والثانوية من خلال التشدد في تدابير السلامة في أسواق الثروة الحيوانية، وأنشطة التوعية التي تستهدف العاملين في مجال الأغذية، ونشر مواد الإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمع المحلي، والتخطيط لحالات الطوارئ من أجل ضمان انتقال الرعاة الآمن إلى المراعي الشتوية.

9- وتمكّنت المنظمة، من خلال رصد تأثير جائحة كوفيد–19، من إتاحة بيانات وتحليلات عالية الجودة لاتخاذ القرارات من خلال جمع البيانات بسرعة استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي وقدّمت معلومات عن تأثير الجائحة في *تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021*. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح جمع البيانات في 25 من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا تقييم أحدث الاتجاهات لانعدام الأمن الغذائي على المستويين الوطني ودون الوطني، ونشرت أداة البيانات الضخمة التي أطلقها مختبر البيانات التابع للمنظمة الأسعار اليومية للمواد الغذائية والتغريدات والأخبار لتحليل التأثيرات المترتبة على سلاسل الأغذية.

10- ومن خلال توسيع سياسات وتدابير الحماية الاجتماعية بشأن حقوق الملكية وتعزيزها، شجّعت المنظمة التعافي الاقتصادي الشامل والعمالة الريفية، وخفّفت من وطأة تأثيرات الجائحة على المساواة بين الجنسين واللجوء إلى عمالة الأطفال. كما أدّت التدخلات النقدية والتدريب على الممارسات الزراعية الجيدة الموجّهة إلى الأسر المعيشية الضعيفة إلى تعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود.

11- وقامت نظم الإنذار المبكر التابعة للمنظمة والتحالف الثلاثي[2] برصد حالة جائحة كوفيد-19 على مستوى التفاعل بين الإنسان والحيوان، وتبادل المعلومات من خلال النظام العالمي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (GLEWS++)، ومنظمة الصحة العالمية، للإنذار المبكر بالتهديدات الصحية والمخاطر الناشئة في ظروف الاختلاط بين الإنسان والحيوان والنظم الإيكولوجية، بموازاة النهوض بنهج شامل لصحة واحدة، والسعي إلى منع حدوث جائحة مقبلة تسببها الأمراض الحيوانية المصدر.

12- وقام التحالف من أجل الغذاء الذي اقترحته حكومة إيطاليا وتقوده المنظمة، بحشد المساعدات السياسية والمالية والتقنية غداة تفشي جائحة كوفيد-19، ليصبح عنصرًا حيويًا في جدول أعمال الأمن الغذائي لمجموعة العشرين برئاسة إيطاليا. ويقدّم هذا التحالف، بوصفه تحالفًا طوعيًا متعدد أصحاب المصلحة ومتعدد القطاعات وآلية تنسيق مرنة لحماية الأمن الغذائي والتغذية وتشجيع التحول المستدام للنظم الزراعية والغذائية، أفكارًا مبتكرة وفرصًا للدعوة وحيّزًا للحوار وخبراء فنيين إلى جانب الخبرة في الاستجابة للاحتياجات الوطنية الناشئة والأولويات العالمية.

قمّة الأمم المتحدة للنظم الغذائية

13- دعت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية التي عقدها الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2021 إلى اتخاذ إجراءات جماعية لتغيير الطريقة التي ينتج بها العالم الأغذية ويستهلكها وينظر إليها. وأعلنت هذه القمة التزامات واقترحت إجراءات جريئة لإحراز تقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفًا. وطوال العملية التحضيرية للقمة التي دامت 18 شهرًا، دافعت منظمة الأغذية والزراعة عن أهمية النظم الزراعية والغذائية بالنسبة إلى تنفيذ خطة عام 2030، ونجحت في النهوض بالخطاب السياسي من أجل نظم غذائية أكثر استدامة وإنصافًا.

14- وقد نتج عن هذه العملية المتمحورة حول خمسة مسارات للعمل، أكثر من 200 2 فكرة للعمل المعجّل، حظيت بدعم المجموعة العلمية المستقلة، وتم تصنيفها ضمن 52 مجموعة من الحلول لكي تنظر فيها البلدان وفقًا لسياقاتها وأولوياتها الخاصة. وقدّمت المنظمة الدعم لمسار العمل الخاص بالمعرفة والسياسات، من أجل تيسير الحوارات وساعدت على تنمية قدرات أصحاب المصلحة في النظم الغذائية من أجل تحديد مبادرات منسقة وتصميمها والارتقاء بها لتحفيز إحداث تحوّل مجدٍ في النظم الغذائية، بما يتناسب والسياقات المحلية.

15- وتم الاسترشاد بأكثر من 500 1 حوار وطني ومستقل لوضع مسارات تحويلية للنظم الغذائية. وقدمت المنظمة، في جميع الأقاليم، مدخلات فنية إلى الشركاء الإقليميين وأشركتهم في الحوارات الوطنية والإقليمية ووضعت مسارات بقيادة الجهات المنظّمة الوطنية، وبالتنسيق الكامل مع المنسقين المقيمين والفرق القطرية للأمم المتحدة. ومن بين البلدان التي أجرت حوارات وطنية وعددها 148 بلدًا، وضع

[2] يشمل التحالف الثلاثي منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية. وقد انضمّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة رسميًا إلى التحالف في مطلع عام 2022.

112 بلدًا مسارًا وطنيًا لتحويل النظم الغذائية لإبراز الرؤية حول ما تتوقعه الحكومات وأصحاب المصلحة من النظم الزراعية والغذائية الخاصة بها بحلول عام 2030.

16- واستضافت المنظمة المؤتمر الذي سبق انعقاد القمة والذي ضمّ أكثر من 500 مندوب من 108 من البلدان و22 000 مواطن من 183 بلدًا. وقد جمع المؤتمر الرؤى المنبثقة عن الحوارات، والأفكار والتحليلات الواردة من مسارات العمل، وعوامل التغيير، والمجموعات العلمية، والفرق التأسيسية، ودمجها في رؤية مشتركة محدّدًا ملامح طموح جريء والتزام بالعمل.

17- وخلال قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، دعا أكثر من 37 000 مندوب مسجل و165 عضوًا إلى التعاون الدولي والإقليمي والتعافي من جائحة كوفيد-19، ملتزمين بالقضاء على الجوع وتحسين التغذية، من خلال اتخاذ إجراءات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأة آثاره، ودعم صغار المزارعين والمزارعين الأسريين عن طريق الاستثمارات والتكنولوجيا.

18- وقدمت القمة أيضًا حافظة من مجالات العمل والتحالفات التي انبثقت في إطار مجالات العمل هذه، من أجل مساعدة البلدان على ربط العمل على المستوى المحلي بالعمل على المستوى العالمي. وتوفّر المنظمة المساعدة الفنية والتوعية دعمًا لمجموعة من المسائل بما فيها: القضاء التام على الجوع؛ والأنماط الغذائية الصحية؛ وتحالف الأغذية لا تهدر أبدًا؛ والزراعة الإيكولوجية؛ ونمو الإنتاجية المستدامة؛ والأغذية الزرقاء والمائية؛ وإعادة توجيه الدعم العام؛ ووقف إزالة الغابات وصونها؛ والنظم الغذائية للسكان الأصليين؛ والنظم الغذائية الحضرية الشاملة والمستدامة.

19- وبالإضافة إلى ذلك، كلّف الأمين العام للأمم المتحدة الوكالات التي توجد مقارها في روما بتنسيق أنشطة متابعة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية وتعيين منظمة الأغذية والزراعة كجهة مضيفة رئيسية لمركز التنسيق، بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة: (1) تنسيق وتيسير الدعم الفني والسياسي المقدّم من الأمم المتحدة إلى البلدان من أجل تنفيذ المسار الوطني؛ (2) وقيادة عملية التفكير الاستراتيجية؛ (3) ووضع نظام لتوفير الدعم وإشراك أصحاب المصلحة؛ (4) والتواصل والدعوة؛ (5) والتحضير لعملية تقييم في عام 2023.

العمل مع الأمم المتحدة على المستوى القطري

20- في الفترة الممتدة بين عامي 2020-2021، ظلت إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في صميم التطورات الحاصلة في منظمة الأغذية والزراعة. وقد أنجزت المنظمة أولوياتها الاستراتيجية بما يتماشى مع جداول أعمال الأمم المتحدة الإنمائية الرئيسية، من خلال تعزيز أوجه التآزر وضمان اتسام الدعم المعياري والبرامجي والمتعلق بالسياسات الذي تقدمه المنظمة بقدر أكبر من التكامل لمؤازرة الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف مساعدة الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

21- ومع حلول نهاية عام 2021، كانت المنظمة عضوًا فاعلًا في 130 فريقًا من الفرق القطرية للأمم المتحدة، وساهمت في صياغة 53 إطارًا من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وشاركت في 119 برنامجًا مشتركًا للأمم المتحدة، وانضمت إلى 97 في المائة من مجموعات النتائج والمجموعات الوظيفية، من خلال تولي قيادة أكثر من نصفها، أو المشاركة في قيادتها.

22- وفي ظلّ قيادة الأمين العام للأمم المتحدة، ساهمت منظمة الأغذية والزراعة على نحو فاعل في استجابة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19. ونجحت المنظمة، ضمن شراكة مع الوكالات التي توجد مقارها في روما، في الدعوة إلى إدماج الأمن الغذائي والتغذية في إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لجائحة كوفيد-19، واضطلعت بدور قيادي بالنسبة إلى أربعة مؤشرات برامجية. وبالإضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى اتفاق لإنشاء مركز تنسيق النظم الغذائية في مطلع عام 2022 الذي استضافته المنظمة بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة، لمساعدة المنسقين المقيمين والفرق القطرية للأمم المتحدة في دعم تنفيذ المسارات الوطنية للنظم الغذائية. وكانت المنظمة أيضًا طرفًا ومساهمًا

فاعلًا في جميع المحافل الإقليمية الخمسة المعنية بالتنمية المستدامة وهي بصدد إقامة حوارات إقليمية وتوحيد الأصول الإقليمية للأمم المتحدة من خلال هذا الحيّز.

23- ودعمت المنظمة اتفاق التمويل الذي يعزز أواصر التعاون على المستوى القطري ويعطي زخمًا لتعاون المنظمة مع الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء التابعة للأمم المتحدة ومؤسسات تمويل العمل المناخي. وواصلت المنظمة مشاركتها الواسعة في جدول أعمال برنامج الأمم المتحدة لتحقيق الكفاءة، فساهمت في وضع 114 استراتيجية من استراتيجيات تسيير الأعمال على المستوى القطري، ومن المتوقع أن تحقق تحسينات في الجود وفي أوجه الكفاءة للمنظمة على مدى السنوات الخمس المقبلة.

24- وشملت مشاركة المنظمة في خطة كفاءة الأمم المتحدة مساهمة نشطة من جانب 118 من المكاتب القطرية في عملية التنمية واعتماد استراتيجيات الأعمال بحلول نهاية عام 2021. وخلال فترة السنتين، ترأست المنظمة أيضًا فريق إدارة العمليات في ثمانية بلدان وأدارت نحو 63 خدمة مشتركة في مختلف أنحاء العالم. وعززت المنظمة قدراتها الداخلية للمشاركة في العمليات الخاصة بخطة العمل من خلال التعاون الفعال مع مكتب تنسيق التنمية في الأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية. وسيحظى تعزيز التوعية وتشاطر المعرفة، بما في ذلك من خلال عدد من جلسات الإحاطة للأقاليم، بمزيد من الدعم من خلال إنشاء جماعة ممارسة داخلية.

25- وتم تعزيز قدرات 80 من ممثلي المنظمة و80 مكتبًا قطريًا للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة، وذلك من خلال 11 ندوة إلكترونية إقليمية ودورات تدريبية بشأن ركائز مختارة في المجالين الفني والمتعلق بالسياسات لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبالاشتراك مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، تم تدريب ما يزيد عن 100 موظف من موظفي المنظمة من 88 مكتبًا، بما يشمل المكاتب الإقليمية الخمسة، حول عمليات التخطيط القطرية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يزوّد موقع إلكتروني مخصّص للتعاون ضمن منظومة الأمم المتحدة موظفي المنظمة بتوجيهات وأدوات وموارد منسقة في مجال السياسات. وخلال فترة السنتين، أطلقت عملية إعادة هيكلة المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية بغرض تحسين الجدوى والتوقيت والكفاءة من حيث الكلفة والجودة الفنية والكفاءة في الدعم الذي تقدمه المنظمة من خلال مكاتبها القطرية. وفي إطار خطة العمل الخاصة بالكفاءة والفعالية، تسعى مبادرة تحويل المكاتب القطرية إلى إدماج الأقاليم والأقاليم الفرعية والبلدان والتنفيذ كمنظمة واحدة وكسر التقوقعات واعتماد نهج برامجي ومعالجة الثغرات في القدرات على المستوى القطري والاستفادة من القدرات والخبرات العالمية لتعظيم تأثير المنظمة ومساهمتها في العمل الجماعي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الميدان.

إنتاج أفضل

26- يقدم هذا القسم المعالم البارزة الرئيسية لإنجازات المنظمة لتسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ضمان أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج بفضل سلاسل إمدادات زراعية وغذائية فعالة وشاملة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية والحرص على إيجاد نظم غذائية وزراعية مستدامة وقادرة على الصمود في ظلّ تغير المناخ والبيئة، مع عرض أمثلة محددة على ما تحقق على المستويين القطري والإقليمي من إنجازات تمكِّن من تحقيق *إنتاج أفضل*.

الرقمنة الزراعية

27- تعمل منظمة الأغذية والزراعة على تسخير قوة التكنولوجيات الرقمية لتجريب الأفكار المبتكرة القادرة على إحداث تأثير كبير في قطاعي الأغذية والزراعة، وتسريع وتيرة تطبيقها وتوسيع نطاقها، عبر تحويل الحلول والخدمات الرقمية إلى منافع عامة عالمية. وتسعى المنظمة إلى استكشاف إمكانية تطبيق التكنولوجيات الموجودة والمتقدمة واعتمادها على نحو مسؤول، وتصميم وتوسيع نطاق الخدمات والأدوات والنُهج الجديدة لتمكين الأسر المعيشية الريفية وتشجيع ريادة الشباب للأعمال في مجالي الأغذية والزراعة.

مبادرة 1 000 قرية رقمية

28- ترمي مبادة 1 000 قرية رقمية إلى تعزيز التحوّل الرقمي للقرى والبلدات الصغيرة حول العالم، من خلال دعم تحويل النظم الزراعية والغذائية من أجل النهوض بسبل العيش والزراعة والتغذية والصحة والرفاه وتحسينها، عن طريق تمكين المزارعين من استخدام التكنولوجيات الرقمية. وتجمع المبادرة وكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص ونظم الإرشاد والمزارعين المحليين حول عناصر "الزراعة الإلكترونية" من أجل: (أ) تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحلول الرقمية، مثل الزراعة الذكية مناخيًا، والزراعة الدقيقة والذكية؛ (ب) و"الخدمات الرقمية للمزارعين" لتعزيز حصولهم على الخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية والحماية الاجتماعية وفرص العمل؛ (ج) والخدمات الرقمية للتحوّل الريفي من أجل تعزيز تقديم الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم والوظائف والرفاه والسياحة الإيكولوجية والسياحة الزراعية.

29- وتشمل هذه المبادرة التي أُطلقت في عام 2020، قرى موزعة في 40 بلدًا في جميع أنحاء الأقاليم الخمسة حيث توفر المنظمة الدعم لبرامج الرقمنة وهياكل الزراعة الإلكترونية والأنشطة التجريبية للقرى الرقمية. وقامت المنظمة بتعزيز مبادرات السياحة الريفية الجارية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من خلال الاستفادة من التواصل والموارد والحلول الرقمية للترويج والبيع؛ وفي آسيا والمحيط الهادئ، قامت المنظمة بتجربة برامج الرقمنة وتوسيع نطاقها، ودعمت استراتيجيات الزراعة الإلكترونية في ثلاثة بلدان، عن طريق تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الرقمية، والتدريب لمحو الأمية الرقمية، وإنشاء حاضنات للأعمال التجارية الزراعية؛ وفي أفريقيا، أدى مشروع تجريبي في سبعة بلدان إلى ضبط دقيق للمنصات الرقمية وتعبئة الشراكات لتوسيع نطاقها؛ وفي أوروبا وآسيا الوسطى، استفادت المنظمة من تجارب القرى الذكية في أوروبا وسعت إلى ربطها بالقرى

الموجودة في آسيا الوسطى والقوقاز وغرب البلقان وأوروبا الشرقية القادرة على أن تصبح مراكز رقمية.

المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية

30- بناءً على طلب المنتدى العالمي للأغذية والزراعة في عام 2020، أقرّ مجلس المنظمة اقتراح أن تستضيف هذه الأخيرة المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية، وهي عبارة عن منتدى شامل متعدد أصحاب المصلحة يسعى إلى تيسير الحوار بين الأعضاء، والأعمال التجارية الزراعية والقطاع الخاص والمزارعين ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية بشأن الرقمنة في قطاعي الأغذية والزراعة، فضلًا عن التخطيط لاستخدام الأراضي وتغيير أوجه استخدامها.

31- وخلال الحوار الرفيع المستوى حول إنشاء المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية الذي عقد في ديسمبر/كانون الأول 2020، ناقش صانعو السياسات وممثلو المزارعين وكبار مديري الأعمال التجارية الزراعية وشركات التكنولوجيا الرقمية الفرص والتحديات والمخاطر المرتبطة بالرقمنة في قطاعي الأغذية والزراعة. وأعدّت المنظمة أيضًا مواد إعلامية وترويجية، واستضافت عددًا من الاجتماعات مع منظمات دولية لغرض استطلاع المجالات ذات الأولوية في الزراعة الرقمية لكي تنظر فيها الآليات التشغيلية للمنصة.

مبادرة بلدٌ واحد، منتجٌ واحد ذو أولوية

32- إنّ مبادرة "بلدٌ واحد، منتجٌ واحد ذو أولوية" في إطار برنامج العمل العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن التطوير الأخضر للمنتجات الزراعية الخاصة، التي أطلقت في سبتمبر/أيلول 2021 ويشارك فيها نحو 1 000 من الأعضاء وممثلي أصحاب المصلحة، هي عبارة عن برنامج لمدة خمس سنوات من شأنه تيسير تطوير سلاسل القيمة المستدامة والشاملة للمزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة لتقديم الدعم اللازم لهم من أجل جني المكاسب الكاملة المتأتية عن السوق العالمية.

33- وتركّز مبادرة "بلدٌ واحد، منتجٌ واحد ذو أولوية" على تطوير منتجات زراعية خاصة ذات صفات فريدة من حيث التراث الوطني أو الثقافي، والنكهات، والمحتوى التغذوي، وأساليب الإنتاج أو التجهيز، وتسعى إلى معالجة التلوث البيئي، وتدهور التربة، وتحديات تغير المناخ، وتيسير إتاحة الظروف المواتية بما يشمل الأطر التنظيمية. وهي تساهم في تحويل النظم الزراعية والغذائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تماشيًا مع الأولويات الوطنية المتفق عليها في أطر البرمجة القطرية، وذلك عن طريق تعزيز الشبكات الفنية للابتكار والتكنولوجيا لإحداث التحوّل المنشود، ومنصات النفاذ إلى الأسواق وآليات التنسيق على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

34- وقد أعرب أكثر من 30 بلدًا عبر الأقاليم الخمسة عن اهتمامها بالانضمام إلى هذا البرنامج. وقد بدأت الأنشطة المتعلقة بإدماج ممارسات التنمية الإيكولوجية بالنسبة إلى منتجات محددة وإبرازها، وستتم تجربتها خلال فترة السنتين المقبلة. ولا تزال المناقشات جارية بشأن إيجاد أوجه تآزر بين منظمة الأغذية والزراعة وسائر البرامج والمبادرات العالمية للأمم المتحدة. وتجري أيضًا تعبئة الموارد المالية والبشرية مع مجموعة واسعة من الجهات المانحة والشركاء، بما يشمل اتفاقات التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الزراعة الأسرية وأصحاب الحيازات الصغيرة

35- الزراعة الأسرية هي الشكل المهيمن من أشكال الإنتاج الغذائي والزراعي في كل من البلدان النامية والمتقدمة على السواء، وهي تمثّل أكثر من 90 في المائة من مجموع المزارع في العالم البالغ عددها 600 مليون مزرعة، ويبلغ إنتاجها زهاء 80 في المائة من الأغذية في العالم من حيث القيمة. ويضطلع المزارعون الأسريون، نظرًا إلى طبيعة عملهم المتعددة الأبعاد، بدور رئيسي في ضمان الأمن الغذائي والتغذية، وإدارة الموارد الطبيعية، واستحداث فرص العمل، والمساهمة في النمو المحلي للاقتصاد الريفي، وضمان تماسك المجتمعات الريفية والحفاظ على التراث الثقافي.

36- ويوفّر عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية للفترة 2019–2028 إطارًا للبلدان لكي تضع سياسات عامة وتقوم باستثمارات من أجل دعم الزراعة الأسرية. وساهمت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

بالتعاون مع أكثر من 500 1 من أصحاب المصلحة، في تصميم وتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالزراعة الأسرية، التي تم إقرار عشر خطط منها خلال الفترة 2020–2021 وثمة 14 خطة أخرى لا تزال في مرحلة صياغة متقدمة إلى جانب عملية تعبئة أصحاب المصلحة الجارية في 27 بلدًا.

37- واستجابت المنظمة إلى الطلبات المتزايدة على المستويين الإقليمي والوطني من أجل وضع أطر قانونية مواتية وسياسات ومبادرات لتنمية القدرات إلى جانب المزارعين وصانعي السياسات. وتمت الموافقة على نحو 140 من السياسات والقوانين والأنظمة المتعلقة بالزراعة الأسرية وأصحاب الحيازات الصغيرة خلال السنتين الأخيرتين، وقد ركز معظمها على التخفيف من تأثيرات جائحة كوفيد–19 على أصحاب الحيازات الصغيرة ومعالجة النظم الزراعية والغذائية من خلال نُهج الزراعة الأسرية.

38- وأُتيحت عدة منتجات معرفية للزراعة الأسرية وأصحاب الحيازات الصغيرة، بما يشمل بشأن تحاليل للأطر التشريعية والتنظيمية، ومنهجيات جمع البيانات المتعلقة بتأثير جائحة كوفيد–19 بالنسبة إلى صانعي السياسات ومواد تدريبية أخرى للمزارعين الأسريين. وبلغ متوسط عدد الزوار لمنصة المعارف بشأن الزراعة الأسرية التي تضم قاعدة بياناتها 27 000 وثيقة، 70 000 زائر شهريًا.

39- وانبثقت عن أنشطة تنمية القدرات حلول مبتكرة في مجال السياسات لأصحاب الحيازات الصغيرة، كما شجّعت هذه الأنشطة الإدماج المالي في المناطق الريفية، وزادت الاستثمارات الشاملة لتحفيز الوساطة في الخدمات المالية وتعبئة رأس المال الاستثماري للجهات الفاعلة الريفية، والتخلص من المخاطر في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية. وشجّع المعهد الخاص بأعمال المزرعة، والمعهد الخاص بالأعمال التعاونية فرص الحصول على الخدمات الريفية والاستثمارات وزاد من فرص السوق لصغار المزارعين، والمؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والشباب الريفيين، والنساء، والمزارعين الأسريين، والتعاونيات الريفية.

40- وتم وضع خطط تواصل تشاركية للزراعة الأسرية في 36 بلدًا في الأقاليم الثلاثة. وقد شمل هذا بالإجمال ما يزيد عن 200 محطة إذاعية و150 برنامجًا إذاعيًا ومدوّنة صوتية وصلت إلى 40 مليون مستمع محتمل، وأكثر من 20 000 مستخدم شهريًا عن طريق المواقع الإلكترونية ووسائط التواصل الاجتماعي.

صحة واحدة

41- تضطلع منظمة الأغذية والزراعة بدور دولي رائد في الحد من الخسائر في الإنتاج نتيجة الأمراض النباتية والحيوانية، وفي تعزيز النتائج الإيجابية في مجالي التغذية والصحة من خلال تحسين الإنتاج، والغذاء المأمون والحد من مقاومة مضادات الميكروبات والأمراض الحيوانية المصدر.

42- وفي الفترة 2020–2021، قامت المنظمة برعاية التنسيق الدولي وعززت قدرات البلدان على التصدي للتحديات الناشئة المتصلة بصحة الحيوان على الصعيد العالمي. وتهدف الاستراتيجية المنقحة للفترة 2021–2025 الخاصة بالإطار العالمي للمكافحة التدريجية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود – وهي مبادرة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان – إلى تعزيز قدرات البلدان والشراكات المتعددة القطاعات للحد من عبء الأمراض الحيوانية العابرة للحدود. وقد قامت آليات التنسيق العالمية لمكافحة الحمى القلاعية وحمى الخنازير الأفريقية بتيسير تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات، وشجعت مشاركة القطاع الخاص.

43- وقد تم دمج النظام العالمي لمعلومات الأمراض الحيوانية EMPRES-i + مع المنصة الجغرافية المكانية التابعة لمبادرة العمل يدًا بيد، ما أدى إلى تحسين القدرة على جمع المعلومات عبر مختلف القطاعات، وتسريع عملية تبادل المعلومات، وتقييم المخاطر. وأمكن من خلال عمليات تقييم المخاطر في الوقت المناسب، إصدار توجيهات بشأن إدارة المخاطر في إطار نهج "صحة واحدة" من أجل التصدي

لدخول حمى الخنازير الأفريقية إلى الأمريكيتين ومرض الجلد الكتيل في آسيا، فضلاً عن الآثار غير المباشرة لفيروس سارس كورونا 2 المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم في حيوانات المنك.

44- وقامت ثمانية من الأقاليم التسعة المستهدفة من قبل البرنامج العالمي لاستئصال طاعون المجترات الصغيرة وما نسبته 80 في المائة من البلدان المصابة بالآفة بإقرار خطط استراتيجية، في حين انخفضت حالات التفشي بعد التلقيح، ناهيك عن أن ثلث البلدان المصابة تقريبًا لم يُبلغ عن حدوث أي حالات تفشٍ خلال أكثر من 24 شهرًا. ووفرت سبعة مراكز إقليمية وإقليمية فرعية للتعلم الافتراضي تابعة للمنظمة التدريب على نطاق واسع لمديري المخاطر والعاملين عند خط المواجهة في مجال صحة الحيوان حول العالم بشأن أدوات منظمة الأغذية والزراعة، ومقاومة مضادات الميكروبات على صعيد الإنتاج الحيواني، وصحة واحدة.

45- وبالإضافة إلى ذلك، نفذت أنشطة بناء القدرات في مجال الإدارة السليمة للمبيدات والتنوع البيولوجي في 90 بلدًا. وبفضل مساعدة منظمة الأغذية والزراعة لصالح الاستجابة السريعة في البلدان المتأثرة بالجراد الصحراوي، تم حشد ما يزيد على 230 مليون دولار أمريكي لمكافحة الارتفاع الحاد لتفشي الجراد الصحراوي في المنطقة الكبرى للقرن الأفريقي واليمن، بما في ذلك الترويج لمسوحات مبتكرة منفذة بواسطة طائرات من دون طيار والمبيدات الحيوية. وفي إطار العمل العالمي لمكافحة دودة الحشد الخريفية، جرى توزيع حزم إقليمية متكاملة خاصة بإدارة الآفات على المستوى الإقليمي من شأنها تعزيز الوقاية من الآفة وإدارتها في أكثر من 60 بلدًا في أفريقيا والشرق الأدنى وآسيا. وتناولت مبادرات مماثلة تفشي سوسة النخيل الحمراء، والأمراض الفيروسية للكسافا، ومرض ذبول الموز الفطري، ومرض صدأ ساق القمح.

46- وبفضل مساعدة من منظمة الأغذية والزراعة، قام 47 بلدًا بتسريع وتيرة تنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، وذلك من خلال تطبيق مسار الإدارة التدريجي في مجال مقاومة مضادات الميكروبات لمنظمة الأغذية والزراعة، والمنهجية القانونية وأدوات أخرى. وأنشأت منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية الفريق القيادي العالمي المعني بمقاومة مضادات الميكروبات لإسداء المشورة وتشجيع الدعم العام لمقاومة مضادات الميكروبات على صعيد العالم. وتقوم خطة البرنامج البيئي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات التابعة للتعاون الثلاثي والأمم المتحدة بتحديد الأهداف الاستراتيجية.

47- وجرى تقديم المساعدة الفنية من خلال أمانتي الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واتفاقية روتردام، مع تعزيز التنسيق ودعم وضع 900 معيار دولي وخطوط توجيهية فنية جديدة. وجرى تنظيم أكثر من 680 حدثًا في 86 بلدًا

بمناسبة السنة الدولية للصحة النباتية لعام 2020، وصولاً إلى إقامة اليوم الدولي للصحة النباتية.

نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية

48- يحفّز برنامج المنظمة الخاص بنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية اعتماد نهج متكامل يجمع بين الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، مع التركيز على المعارف التقليدية والتنوع البيولوجي والثقافات والمناظر الطبيعية التي تسعى إلى صون السلع والخدمات التي تتيحها هذه النظم للمزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ويكمن الهدف الرئيسي لهذه النظم في تحقيق الصون الديناميكي، وإن النتائج المحققة توفر دروسًا لا تقدر بثمن بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها للمساهمة في بلوغ الأهداف 1 و2 و15 من أهداف التنمية المستدامة.

49- وخلال فترة السنتين 2020-2021، عقدت المنظمة حلقات عمل ودورات تدريبية إلكترونية في ثلاثة أقاليم من أجل رفع مستوى وعي الناس بمفهوم نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك بشأن النظم الزراعية والغذائية التي تتم رعايتها تقليديًا، والحلول القائمة على الطبيعة، والزراعة المستدامة. وأدت هذه الأنشطة أيضًا إلى تعزيز قدرة أصحاب المصلحة في نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية على تحسين جودة وثائق المقترحات وخطط العمل. وفي الفترة 2020-2021، تم تحديد أربعة مواقع جديدة لنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية في البرازيل وتونس وكوريا، ليصل العدد الإجمالي إلى 62 موقعًا.

50- وتمكنت المنظمة، بفضل ما عقدته من ندوات إلكترونية واجتماعات مع الشركاء، من جمع أدلة بخصوص مساهمة مواقع نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية في معالجة قضايا الاستدامة. وأتاح المؤتمر الدولي لنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية، الذي عُقد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، فرصة للمجتمعات الزراعية لنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية وتلك التي ليست كذلك لتبادل الخبرات والدروس المستخلصة. وقد سلطت عدة ندوات إلكترونية الضوء على مدى أهمية هذه النظم ومساهمتها في إصلاح النظم الإيكولوجية، وفي الزراعة الأسرية، والسياحة الزراعية، والأنماط الغذائية التقليدية التي قوامها الثقافة، والقدرة على الصمود في وجه آثار جائحة كوفيد-19. وتشمل النتائج التي تم التوصل إليها مجموعة واسعة من الموارد الوراثية التي يمكن لصغار المزارعين الحفاظ عليها، بما يسهم في صون التنوع البيولوجي، وكذلك القيم غير الاقتصادية التي تنتجها الزراعة الأسرية. وستتعزز مساهمات نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية بفضل إقامة شراكات مع شتّى المنظمات، من قبيل منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، لدعم السياحة الريفية أو مع الجمعية الدولية للوجبات المتأنية (SlowFood) للارتقاء بالقيمة السوقية للمنتجات الزراعية.

التطبيقات الجوّالة دعمًا للإنتاج الزراعي

أطلقت منظمة الأغذية والزراعة تطبيق "*مع المزارع*" في الأردن، الذي يقدّم للمزارعين خدماتٍ من قبيل التنبؤات بالأحوال الجوية، والجداول الزمنية للمحاصيل، والخدمات الاستشارية الأسبوعية، والخطوط التوجيهية الخاصة بالحصاد وما بعد الحصاد، وأسعار السوق للبيع بالجملة والمعلومات الفنية بشأن تربية النحل، والجِمال، والماعز وإنتاج الدواجن. وفي جمهورية مصر العربية، أضافت المنظمة وظيفة "سلامة الأغذية للاستجابة إلى جائحة كوفيد-19 وما بعدها" إلى التطبيق الفني "*المفيد*" الذي يقدّم الخدمات لأكثر من 6 000 مزارع وامرأة في الريف. كذلك، استخدمت المنظمة هذه التطبيقات لإطلاق المنصة التفاعلية لمنتدى المزارعين، التي يجيب من خلالها الخبراء المحليون المعتمدون على أسئلة يطرحها المزارعون والنساء الريفيات. وفي ضوء النجاح الذي حققته هذه الأدوات الرقمية، تمّ توسيع نطاقها لتشمل بلدانًا أخرى في الإقليم. ففي العراق مثلاً، سوف يقوم تطبيق "*الرافدين*" الخاص بالإرشاد الزراعي بتحسين حصول السكان الريفيين على المعرفة الفنية، وعلى خدمات الأسواق الزراعية ومنتدى المزارعين.

وفي جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية، تعاونت المنظمة مع شركاء حكوميين ومرفق البيئة العالمية لوضع نظام استشاري وبحثي للأرصاد الجوية الزراعية. كما أن الخدمات المناخية للنظام الاستشاري الزراعي في جمهورية لاو توجّه تحول النظام الزراعي والغذائي ليصبح قادرًا على الصمود في وجه تغيّر المناخ. وإذ تمّ تدريب أكثر من 114 000 مزارع على استخدام هذا النظام، يوفّر المشورة في مجال الأرصاد الجوية الزراعية مثل التوقعات الموسمية، والنشرات الخاصة بالمحاصيل والخدمات الاستشارية للأمراض والآفات من خلال المواقع الشبكية الحكومية، ووسائل التواصل الاجتماعي وتطبيق مخصّص لهذا الغرض. كذلك، عزّزت المعلومات المحسّنة بشأن الأحوال الجوية والمناخ في الميدان عملية صنع القرارات في ما يتعلق بأوجه عدم اليقين التي يولّدها تغيّر المناخ. والتحليل الاستشرافي لسلسلة القيمة للجداول الزمنية بعد 30 و60 و90 سنة يقارن آثار تغيّر المناخ على إمكانيات الإنتاجية في مجموعة من المحاصيل الزراعية. وتسترشد السياسات والخطط وأنشطة تخصيص الأراضي بهذه السيناريوهات على المستوى الوطني وفي القرى.

كفاءة المياه وإنتاجيتها واستدامتها

في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وهي إقليم يعاني من نقص مزمن في المياه في ظل توقعات تشير إلى احتدام ندرة المياه بشكل حاد، شجّعت المنظمة استخدام أدوات وتكنولوجيات مبتكرة للاسترشاد بها في عملية صنع القرارات من أجل تعزيز الإنتاجية بموازاة ضمان استدامة المياه. وقامت المنظمة، بالتعاون مع والكالة السويدية للتعاون من أجل التنمية الدولية، بتقديم الدعم في كل من الجزائر وجمهورية مصر العربية وجمهورية إيران الإسلامية والأردن ولبنان والمغرب وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة لوضع نظم مصممة خصيصًا لتلك البلدان من أجل المحاسبة والتدقيق في مجال المياه بما يدعم اتخاذ القرارات بشأن إدارة المياه وتوزيعها، وعمليات استعراض توفر المياه، وسياسات الأمن الغذائية وكفاءة الطاقة، وخطط الاستثمار، والحوكمة التشاركية للمياه وتدعيم المؤسسات، والمساءلة عن أي قطرة مياه وتوسيع نطاق نهج مزيد من الغذاء مقابل كل قطرة مياه من خلال سياسات زراعية جيّدة لإنتاج المزيد باستخدام كمية أقلّ من المياه.

وتمّ الاسترشاد بتكنولوجيا الاستشعار عن بُعد بواسطة الأقمار الاصطناعية للاطلاع على احتياجات الزراعة من المياه والخيارات المتاحة للتعاطي مع ندرة المياه بموازاة ضمان الأمن الغذائي والتحسينات في سبل العيش الزراعية. ويراعي تخصيص المياه استنادًا إلى المحاسبة في مجال المياه واقع استهلاك المياه يتيح إمكانية استكشاف مسارات مستقبلية لاستخدام المياه. وهو يسهّل، بالتوازي مع التدقيق في مجال المياه، تقييم مدى كفاءة استراتيجيات المياه والري مقارنة بأهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمياه. وقد تم إدراج تحليل المسائل الجنسانية ضمن عمليات تقييم المياه والزراعة، من منطلق الإقرار بأنّ القواعد والقيم الاجتماعية تؤثر على النفاذ المادي إلى المياه والتحكم بها. وكانت البيانات المصنفة بحسب الجنسين ورسم الخرائط المراعية للمسائل الجنسانية لصالح أصحاب المصلحة والمقابلات الموجّهة إلى فئات معيّنة ومجموعات التركيز من بين الأدوات المستخدمة لمراجعة ظروف عيش النساء والرجال في مجتمعات محلية مختلفة في ما يتعلق بالنفاذ إلى المياه وحكومتها واستخدامها في النظم الزراعية والغذائية.

تغذية أفضل

51- يقدم هذا القسم المعالم البارزة الرئيسية لإنجازات المنظمة لتسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجالي الأمن الغذائي وتحسين التغذية، بما في ذلك من خلال النهوض بالأغذية المغذية والآمنة وزيادة إمكانية التمتع بأنماط غذائية صحية، مع عرض أمثلة محددة على ما تحقق على المستويين القطري والإقليمي من إنجازات تمكّن من تحقيق *تغذية أفضل*.

التغذية والأنماط الغذائية الصحية

52- ساهمت منظمة الأغذية والزراعة بشكل مكثّف خلال الفترة 2020-2021 في البنية الدولية للتغذية وفي إحراز تقدّم على صعيد جدول الأعمال العالمي الخاص بالتغذية. فقدّمت المنظمة خبرة فنية بالغة الأهمية من أجل صياغة الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي، والتفاوض بشأنها في عام 2021، وقدمت أدلة وأدوات من خلال منصة مخصصة لدعم اعتمادها. وساهمت المنظمة أيضًا في إعداد وثيقة استشرافية وشاركت في فريق العمل التقني التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية. ورفعت المنظمة، في إطار مشاركتها في قيادة عقد الأمم المتحدة للعمل بشأن التغذية (2016-2025)، تقريرًا مرحليًا عن تنفيذ التزامات المؤتمر الدولي الثاني المعنى بالتغذية وعقد الأمم المتحدة من أجل التغذية. وطوال فترة السنتين، أُدرجت مسألة التغذية في جداول أعمال جميع اللجان الفنية والمؤتمرات الإقليمية.

53- وعملت المنظمة على الارتقاء بمستوى الخطاب المتعلق بتحويل النظم الزراعية والغذائية من أجل أنماط غذائية صحية وعقد حوارات بشأن حوكمة النظم الزراعية والغذائية من أجل تغذية أفضل خلال العملية التحضيرية لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية. وشاركت أيضًا في قيادة موضوع "النظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية" خلال مؤتمر قمة طوكيو بشأن التغذية لعام 2021 الذي استضافته حكومة اليابان وأسفر عن عدد غير مسبوق من الالتزامات المالية والسياسية والبرامجية من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم. وقدّمت المنظمة أيضًا الدعم لأنشطة السنة الدولية للفواكه والخضروات لعام 2021، وشاركت في قيادة عمليات إنشاء آلية "الأمم المتحدة للتغذية" وهي آلية تنسيق وتعاون مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة من أجل التغذية.

54- وعلى الصعيد القطري، قدمت المنظمة المساعدة لجمع واستخدام بيانات عالية الجودة عن الأمن الغذائي والتغذية، بما يشمل مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، والحد الأدنى من درجة التنوع الغذائي للنساء، وأداة بيانات الاستهلاك العالمي الفردي للأغذية، دعمًا للسياسات القائمة على الأدلة ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وتعاونت المنظمة أيضًا مع البرلمانيين لتعزيز البيئات التشريعية التمكينية للأمن الغذائي والتغذية، من خلال اللوائح الخاصة بالأمن الغذائي وتوسيم الأغذية وإعمال الحق في الغذاء.

سلامة الأغذية والمواصفات الغذائية

55- تدعم منظمة الأغذية والزراعة الأعضاء في القرارات والإجراءات الرامية إلى تحسين سلامة الأغذية. وخلال فترة السنتين، أسدت المنظمة المشورة العلمية دعمًا لوضع مواصفات غذائية وعزّزت قدرات البلدان النامية على المشاركة بشكل فاعل في عمليات وضع المواصفات التي تضطلع بها هيئة الدستور الغذائي.

56- وعقدت هيئة الدستور الغذائي 16 اجتماعًا، وبفضل عقد هذه الاجتماعات بشكل افتراضي، تضاعفت المشاركة من جانب البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وزاد عدد المراقبين بمقدار ثلاثة أضعاف. وخلال فترة السنتين، اعتمد الدستور الغذائي أكثر من 900 من المواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات الجديدة والمنقحة. وشمل ذلك توجيهات جديدة ومحدثة لمنع مقاومة مضادات الميكروبات المنقولة عن طريق الأغذية والحد منها إلى أقصى حد، والخطوط التوجيهية الجديدة بشأن المراقبة المتكاملة. وتم الشروع في سبعة بنود عمل جديدة والموافقة على ثلاث قوائم ذات أولوية، فيما وردت مئات الطلبات للتقييم العلمي. واستُكمل هذا العمل بإعداد أدوات متاحة عالميًا لدعم الرقابة وتقديم المساعدة المباشرة إلى الأعضاء من أجل التنفيذ.

57- ويوفر برنامج المشورة العلمية الأساس لمواصفات سلامة الأغذية لهيئة الدستور الغذائي والتدابير الخاصة بسلامة الأغذية التي يطبّقها أعضاؤها. وهو يحدد المبادئ والطرق المتاحة لتقييم أنواع مختلفة من المخاطر بدعم من مجموعة واسعة من المشورة التي يسديها الخبراء والموارد والأدوات. وتم الاسترشاد بأحد عشر اجتماعًا للخبراء، ومن بين هذه الاجتماعات تلك التي عقدتها لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، خلال عمليات وضع المواصفات الخاصة بالمواد المضافة إلى الأغذية، ونظافة الأغذية وتوسيمها وغير ذلك.

58- وواصلت المنظمة مساعدة الأعضاء في تعزيز النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، والقدرات في مجال سلامة الأغذية، والتنسيق الحكومي الدولي والمشترك بين القطاعات لحوكمة سلامة الأغذية. وقامت المنظمة بتحسين عملية نقل القدرات وقدّمت الدعم للمفاوضات بشأن السياسات. وقد نجحت في ضمان بقاء سلامة الأغذية أولوية بالنسبة إلى الأعضاء عند اتخاذ قرارات تشغيلية وتتعلق بالحوكمة ومالية بهدف تحويل النظم الزراعية والغذائية. وروّجت الندوات الإلكترونية العالمية والإقليمية ومواد الدعم والمطبوعات لأداة تقييم نظم الرقابة على الأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وهي أداة تتيح تحديد مجالات التحسين ذات الأولوية والتخطيط للأنشطة المتعاقبة والمنسقة، وتوفّر الأساس لرصد التقدم المحرز. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت بقيادة المنظمة أكثر من 300 فعالية ونشاط في أكثر من 90 بلدًا، احتفالًا باليوم العالمي لسلامة الأغذية لعام 2021. وأبرزت هذه الفعاليات العالمية، مثل قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، مجموعة من القضايا الناشئة والمشتركة بين القطاعات لضمان بقاء الأغذية مأمونة في ظل بيئة متغيرة وتأثيرها بشكل مباشر على أولويات العمل. وتشير الوثيقة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عن "*مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة*" التي تم التباحث بشأنها خلال الدورة الرابعة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، والوثيقة الصادرة عن المنظمة بعنوان "*التفكير في مستقبل سلامة الأغذية – تقرير استشرافي*" إلى ضرورة تجنب العواقب غير المقصودة الناجمة عن نظم الإنتاج الجديدة ومصادر البروتينات البديلة والتكنولوجيات الجديدة.

الفاقد والمهدر من الأغذية

59- تدعم المنظمة البلدان من أجل تحسين كفاءة نظمها الزراعية والغذائية واستدامتها وقدرتها على الصمود وشمولها باتباع نهج متعدد الجوانب يشمل عمليات التشخيص، والتوعية، وتبادل المعارف وتعزيز القدرات، وكذلك من خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات، وتقديم المساعدة الفنية على المستوى الميداني.

60- وفي إطار إحياء أوّل يومين دوليين للتوعية بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية في عامي 2020 و2021، واصلت المنظمة تعزيز جهودها في مجال التوعية من خلال فعاليات بارزة، مثل *المؤتمر الثالث لعموم أفريقيا لما بعد الحصاد والمعرض التابع له*، و*مؤتمر القمة الثاني المعني بالفاقد والمهدر من الأغذية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي*، وإطلاق المنصة الفنية التي تم تحديدها لقياس الفاقد والمهدر من الأغذية، و*منتدى الأغذية العالمي*. وكون المنظمة الوكالة الراعية للهدف 12-3-1-أ من أهداف التنمية المستدامة، قدّمت التدريب في 35 بلدًا ووفرت الدعم في 12 بلدًا للحصول على البيانات عن الفاقد من الأغذية وتجميعها. وعززت المنظمة منهجية مؤشر الفاقد من الأغذية وواصلت العمل على تعزيز قواعد البيانات العامة للفاقد والمهدر من الأغذية وتحسين النموذج باستخدام بيانات جديدة.

61- وبعد إقرار مدونة السلوك الطوعية للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، أعدّ الأعضاء إطارًا لوضع السياسات والاستراتيجيات والتشريعات ذات الصلة.

62- وعلى المستوى القطري في الأقاليم الخمسة جميعها، قام أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة بتحسين المعارف المتصلة بالممارسات الجيدة والإجراءات المستدامة الرامية إلى الحد من المهدر والفاقد من الأغذية في المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك بفضل الدورات التدريبية الافتراضية التي عقدتها المنظمة بالتعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين والمصممة خصيصًا لتلبية احتياجات مجموعات سكانية محددة مثل النساء والشباب والفئات السكانية الضعيفة.

63- ونظرًا إلى العدد المحدود من البلدان التي أبلغت عن بيانات رسمية بشأن الفاقد من الأغذية في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية للمنظمة (فاوستات)، ستعمل المنظمة على تنمية القدرات على نطاق واسع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالتعاون مع مبادرة 50x2030 الرامية إلى سد الفجوة في البيانات الزراعية والاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، وستدعم كذلك البلدان التي لا تتوفر لديها تجربة سابقة في مجال جمع البيانات المتعلقة بمؤشر الفاقد من الأغذية والإبلاغ عنها في كل من أفريقيا وأوروبا الوسطى وغرب آسيا.

64- وسيتواصل تعزيز شراكات العمل في مجال الفاقد والمهدر من الأغذية، مع هيئات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، وتوسيع نطاقها. وستواصل المنظمة على وجه الخصوص الاضطلاع بدور رائد في تحالف Food is Never Waste الذي أنشئ في إطار قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية.

الأسواق والتجارة

65- كانت منظمة الأغذية والزراعة في طليعة الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز شفافية أسواق السلع الأساسية والتجارة بالمنتجات الزراعية خلال جائحة كوفيد-19، من خلال تعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود عن طريق دعم الأسواق المفتوحة التي تعمل بشكل جيّد وسلاسل القيمة، مع تسليط الضوء على الدور المحوري الذي تؤديه التجارة الدولية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. ومنذ تفشي الجائحة، قدّمت المنظمة بيانات ومعلومات موضوعية في الوقت المناسب عن حالة العرض والطلب على الأغذية على الصعيد العالمي، والتدفقات التجارية، وحركات الأسعار، والتطورات المتعلقة بالسياسات. وقامت المنظمة كذلك، بوصفها الجهة المضيفة لنظام المعلومات المتعلقة بالأسواق

الزراعية التابع لمجموعة العشرين، برصد التطورات في الأسواق العالمية للأغذية عن كثب، وعملت مع البلدان المنتجة والمصدّرة والمستوردة الرئيسية لوضع استجابات منسقة للجائحة.

66- وواصلت المنظمة، بتوجيه من لجنة مشكلات السلع، تقديم بيانات ومعلومات حديثة وعمليات تقييم مستندة إلى الأدلة عن الأسواق العالمية والتجارة يتم الاسترشاد بها في عمليات صنع القرارات. ويقيس مؤشر

منظمة الأغذية والزراعة الشهري لأسعار الأغذية التغيرات في الأسعار الدولية للأغذية، ويركّز التقرير الخاص *بتوقعات الأغذية* الذي يصدر مرتين في السنة على التطورات التي تؤثر على الأسواق العالمية للسلع الأساسية. وقد واصلت المنظمة تقديم تقارير عن العرض والطلب على الأغذية في جميع أنحاء العالم، بما يشمل التطورات التي تؤثر على حالة الأمن الغذائي في البلدان النامية من خلال النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة الذي يوفر معلومات شاملة عن السوق في ما يتعلق بالمواد الغذائية. وصدرت التقارير الخاصة *بتوقعات المحاصيل وحالة الأغذية* على أساس فصليّ من أجل تقديم تحاليل استشرافية عن حالة الأغذية في كل إقليم. وقدّم نظام مؤشر الإجهاد في الزراعة بيانات تم الاسترشاد بها لاتخاذ إجراءات مبكرة للتخفيف من تأثير موجات الجفاف في عدّة بلدان.

67- وقدّم التقرير الرئيسي عن *حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2020* أدلة على سلاسل القيمة العالمية، وصغار المزارعين والابتكارات الرقمية، بينما تناولت أحداث ومطبوعات أخرى مشاركة الشباب والنساء في الاستثمارات الزراعية المسؤولة.

68- وركّزت المنظمة على مسائل النفاذ إلى الأسواق المتصلة بتجارة الأسماك، بما يشمل سلامة الأغذية ومتطلبات إصدار الشهادات والتتبع، والاتفاقات التجارية. وتناول مشروع التوجيهات، الذي وُضع استنادًا إلى مشاورات عامة عبر الإنترنت، نظم تتبع مصايد الأسماك، وقدم معلومات شاملة عن الأحكام المتصلة بمصايد الأسماك الواردة في الاتفاقات التجارية، بما في ذلك التخصصات المتعلقة بالبيئة. وواصلت المنظمة، من خلال نظام غلوبفيش، توفير المعلومات عن تدفقات الإنتاج والتجارة، واتجاهات السوق، والأسعار، والتحاليل القطرية، وتقديم الدعم للتسميات.

69- وعززت المنظمة على المستويين الوطني والإقليمي فهم الإطار الخاص بسلامة الأغذية الذي يؤثر أيضًا على التجارة، بما يشمل المواصفات الإقليمية ومواصفات الدستور الغذائي. وبالتعاون مع الجهات الفاعلة العامة والخاصة، ساهمت المنظمة في وضع استراتيجيات لتحسين سلاسل القيمة وتعزيز فرص الحصول على التمويل والاستثمارات. وأدى إنشاء مرفق مبتكر لضمانات القروض إلى زيادة تدفقات الاستثمارات، والمنصات الرقمية إلى دعم نظم التتبع والتدريب على إدارة المخاطر وآليات التمويل المبتكرة إلى بناء القدرات.

خفض الفاقد والمهدر من الأغذية في أوروبا وآسيا الوسطى

تحت رعاية مبادرة SAVE FOOD العالمية، قدّمت المنظمة المساعدة لكل من ألبانيا وأرمينيا وأذربيجان وقيرغيزستان ومولدوفا ومقدونيا الشمالية وتركيا وتركمانستان وأوزباكستان من أجل وضع استراتيجيات وطنية للوقاية من الفاقد والمهدر من الأغذية وخفضهما. وأجرت المنظمة تقييمًا لسلاسل القيمة الغذائية الوطنية من أجل تحديد نقاط الفاقد والمهدر الرئيسية وأسبابها، وأجرت تحليلاً لأطر التشريعات والسياسات التي تؤثر على إدارة الفاقد والمهدر من الأغذية.

وتتناول الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للوقاية من الفاقد والمهدر من الأغذية وخفضهما ورصدهما في تركيا واللتان يجري حاليًا تنفيذهما بالتعاون مع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة على المستوى الوطني، الفاقد والمهدر على امتداد سلسلة القيمة بأكملها وتدعمان التحول إلى سلسلة قيمة غذائية دائرية. وهما يُسندان الأولوية للوقاية من الفاقد والمهدر من الأغذية مقارنة بالإنقاذ والتعافي وأخيرًا إعادة التدوير، من أجل ضمان الموارد المستثمرة في إنتاج الأغذية واستخدامها الأمثل. وتشمل خطة العمل تدابير من أجل تحسين الأنظمة الخاصة بإدارة الفاقد والمهدر من الأغذية وتعزيز القدرات الوطنية من أجل رصد الفاقد والمهدر من الأغذية وقياسهما ورفع تقارير عنهما، مع تعزيز كفاءة سلاسل الإمداد الغذائية وبناء نظام وطني للتعافي الغذائية وإعادة توزيع الأغذية، وتوعية الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الغذائية والعموم لكي تبادر الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني إلى إيجاد حل جذري لهذه المسألة.

معالجة مسألة أسعار الأغذية

تسعى المؤسسات العامة للإمدادات الغذائية والتسويق إلى ضمان الإمدادات الغذائية المستقرة، مع العمل في الوقت ذاته على تحفيز الاقتصاديات المحلية، ودعم الزراعة الأسرية، وإدارة الاحتياطات الغذائية الاستراتيجية، وتنظيم الأسواق وتوفير الأغذية لبرامج الحماية الاجتماعية والوجبات المدرسية. ودعمًا لاستمرار عملها في ظلّ تعرّض سلاسل الإمدادات للصدمات بفعل الجائحة، قامت المنظمة برصد آخر المستجدات عن أسعار الأغذية وسلوك السوق، وتنظيمها وتشاطرها في 13 بلدًا في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وخلال فترة السنتين، وبدعم من المنظمة، وضعت كلّ من بوليفيا، والجمهورية الدومينيكية، وهندوراس، والمكسيك ونيكاراغوا السياسات والبرامج التي جمعت بين مستودعات البيع بالجملة والبيع بالتجزئة، والمتاجر المحلية، والمحال الجوّالة، والمتاجر الكبرى العامة والمتاجر الثابتة التي تقدّم المنتجات من سلال الأغذية الأساسية. وقد سمح ذلك لمؤسسات الإمداد العامة بتوفير الوصول المادي إلى الأغذية بكلفة أدنى، بما شجّع تنوّع الأنماط الغذائية ويولّد الفرص لصغار المنتجين لتسويق منتجاتهم مع الشركات الخاصة. وحصل المزارعون الأسريون والمؤسسات الغذائية الوطنية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على إمكانية الوصول إلى أكثر من 20 مليون مستهلك بأسعار للأغذية أدنى بنسبة 10 إلى 30 في المائة ممّا هي عليه في الأسواق المحلية.

بيئة أفضل

70- يعرض هذا القسم المعالم البارزة الرئيسية لإنجازات المنظمة لتسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حماية النظم الإيكولوجية البرية والمائية وإصلاحها وتعزيز استخدامها المستدام، ومكافحة تغير المناخ من خلال إيجاد نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولًا واستدامة وقدرة على الصمود، مع عرض أمثلة محددة على ما تحقق على المستويين القطري والإقليمي من إنجازات تمكِّن من تحقيق *بيئة أفضل*.

إدارة الأراضي والمياه

الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة

71- في الفترة 2020–2021، قام الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة الذي تستضيفه وتدعمه منظمة الأغذية والزراعة، بحشد الشركاء الخارجيين لتوفير المساعدة الفنية وتيسير توليد المعارف وتبادلها بشأن مواضيع عدّة مثل الزراعة المروية بالمياه المالحة، وموجات الجفاف والجوائح والنظم الغذائية للكينوا، واستخدام المياه على نحو مستدام في الزراعة. وعقد الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة عشر ندوات إلكترونية وشارك في محافل دولية متعددة، بما في ذلك في "الجناح المخصص للمياه" خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2021. وساهم كذلك الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة في فعاليّة خُصّصت لإدماج الشباب وعُقدت في الفترة السابقة للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، كما استضاف ندوة إلكترونية بشأن النساء وندرة المياه في الزراعة.

إنتاجية المياه من أجل زراعة مراعية للتغذية

72- واصلت المنظمة تشجيع الحوار في مجال السياسات على المستوى القطري من أجل الارتقاء بمستوى الوعي والفهم بشأن الروابط القائمة بين المياه والزراعة والصحة والتغذية، فضلًا عن تنسيق التدخلات والإجراءات في هذا الصدد. وتعمل المنظمة، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تنفيذ مشروع بشأن زيادة إنتاجية المياه من أجل زراعة مراعية للتغذية وتحسين الأمن الغذائي والتغذية في عدّة بلدان في مناطق أفريقيا الشرقية والجنوبية والغربية وفي الشرق الأدنى. ويهدف هذا المشروع إلى تنسيق التدخلات ذات الصلة بالمياه والزراعة والصحة والتغذية، بما في ذلك من خلال اعتماد ممارسات إدارة المياه والتربة المستدامة لتحسين جودة الأنماط الغذائية وتنوعها. وقد مكّنت جهود الدعوة التي بذلتها المنظمة من إجراء مناقشات ومشاورات وطنية هامة بشأن إدماج التثقيف التغذوي في خدمات الإرشاد الزراعي وتنسيق التدخلات في قطاعات المياه والزراعة والصحة والتغذية.

الشراكة العالمية من أجل التربة

73- واصلت المنظمة استضافة الشراكة العالمية من أجل التربة. وقدّم *برنامج أطباء التربة العالمي* المبتكر التابع لهذه الشراكة دورات تدريبية لمزارعين رائدين في جميع أنحاء العالم ليصبحوا "أطبّاء للتربة" من أجل مساعدة المزارعين في مجتمعاتهم المحلية وتدريبهم تعزيزًا لممارسات إدارة التربة على نحو مستدام. وتم إعداد تقارير وخرائط عالمية استنادًا إلى عمليات موجّهة من البلدان، ونشرتها الشراكة العالمية من أجل التربة، وقد ساهمت في تحسين المعارف والقدرات الوطنية في أكثر من 100 بلد في مجال التنوع البيولوجي للتربة، وتلوّث التربة، والتربة المتأثرة بالأملاح، وقدرة التربة على احتجاز الكربون العضوي.

الإدارة المستدامة للأراضي

74- أطلقت المنظمة تقريرها التوليفي البارز بعنوان "*حالة الموارد من الأراضي والمياه للأغذية والزراعة في العالم – نظم عند حافة الانهيار*". وأعدّت المنظمة ولجنة الأمن الغذائي العالمي دليلًا فنيًا لإدماج "*الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني*" في تحييد أثر تدهور الأراضي، وسوف يصدر هذا الدليل خلال الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 2022.

التنوع البيولوجي وإصلاح النظم الإيكولوجية

75- قامت المنظمة بالاشتراك مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بعقد حوار عالمي بشأن دور الأغذية والزراعة في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وشدّد هذا الحوار على أهمية توسيع نطاق الحلول من أجل صون التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه المستدام. وأكّد من جديد الأهمية الحاسمة لبناء قاعدة العلوم والأدلة بشأن التنوع البيولوجي، إلى جانب حوكمة التنوع البيولوجي بشكل قانوني وأكثر فعالية، وزيادة الاستثمارات وتوعية الرأي العام بقدر أكبر. وساهمت المنظمة أيضًا في وضع النهج المشترك للأمم المتحدة إزاء التنوع البيولوجي، الذي يُلزم منظومة الأمم المتحدة بتعميم التنوع البيولوجي في برامجها، وبتحفيز العمل الجماعي لمعالجة دوافع فقدان التنوع البيولوجي واستعادة التنوع البيولوجي بغية تحقيق رؤية عام 2050 بشأن "العيش في وئام مع الطبيعة".

76- واعتمدت المنظمة خطة العمل بشأن تنفيذ استراتيجيتها الخاصة بتعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف القطاعات الزراعية للفترة 2021–2023، التي توجّه عمل المنظمة في قطاعات المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات.

77- وأقرّ مجلس المنظمة في ديسمبر/كانون الأول 2021، خطة العمل العالمية للموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة، وإطار العمل بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، وذلك ردًا على طلب هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة لوضع صكوك على مستوى السياسات تتضمن إجراء عمليات تقييم عالمية وموجّهة من البلدان لحالة هذه العناصر المكوّنة للتنوع البيولوجي. وإنّ هذه الصكوك التي تبرز الدور الرئيسي الذي يضطلع به المنتجون، بمن فيهم أصحاب الحيازات الصغيرة، لا سيما النساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، كجهات مؤتمنة على التنوع البيولوجي، تكمّل خطط العمل العالمية التي وضعتها الهيئة بشأن الموارد الوراثية النباتية والحرجية والحيوانية لتشجيع نهج أكثر شمولًا وتكاملًا في إدارة التنوع البيولوجي ذي الصلة بقطاعات الأغذية والزراعة كافة.

78- وإنّ إصلاح النظم الإيكولوجية ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشجع المنظمة النُهج المستدامة لإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك من خلال عمليات التقييم التي توفّر الأساس لعمليات اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، والتوجيهات بشأن السياسات ذات الصلة، والمسائل الفنية، وتعزيز وتيسير التعاون ووضع الاستجابات على مستوى السياسات على الصعيد الدولي.

79- وقادت المنظمة، بصفتها شريكًا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في قيادة عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية للفترة 2021–2030، تقييمًا عالميًا للاحتياجات في مجال القدرات في ما يتعلق بأفضل الممارسات، وحددّت مجالات الأولوية الرئيسية لتحقيق أهداف إصلاح النظم الإيكولوجية على نطاق واسع وإدامتها، بما يشمل تعزيز التمويل وإشراك أصحاب المصلحة والقدرات الفنية ووضع السياسات الداعِمة.

تغير المناخ

80- تتأثر النظم الزراعية والغذائية تأثرًا شديدًا بتغير المناخ، وهي تؤثر أيضًا في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي. وتساهم منظمة الأغذية والزراعة في العمل المناخي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية عن طريق الإجراءات التي تتخذها في مجال النظم الزراعية والغذائية، بما يشمل المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وما يتصل بها من سلاسل القيمة.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

81- خلال الفترة 2020–2021، نجحت منظمة الأغذية والزراعة في وضع النظم الزراعية والغذائية في صلب جدول الأعمال الدولي لتغير المناخ. فاستضافت المنظمة فعاليّات فنية ورفيعة المستوى في إطار الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وتم الاعتراف بها بوصفها ميسّرًا رئيسيًا خلال المناقشات حول عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة، مع التسليم بأهمية أبعاد الأمن الغذائي عند التطرق إلى مسألة تغير المناخ في الزراعة والنظم الغذائية.

استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الجديدة الخاصة بتغير المناخ

82- استُهلّت عملية وضع استراتيجية جديدة خاصة بتغير المناخ في عام 2021 بواسطة عملية تشاورية شاملة مع الأعضاء وأصحاب المصلحة للحصول على آرائهم بشأن الأولويات المتعلقة بتغير المناخ بالنسبة إلى منظمة الأغذية والزراعة، ونجمت عنها الموافقة على خطوط عريضة تفصيلية في عام 2021. ويوفّر مشروع الاستراتيجية رؤية توجيهية لتحويل النظم الزراعية والغذائية لكي تكون قادرة على الصمود أمام تغير المناخ والتكيف مع تأثيراته والمساهمة في الاقتصادات المنخفضة الكربون بموازاة توفير أغذية مغذية من أجل أنماط غذائية صحية والعلف والألياف والوقود بفضل حلول مبتكرة من أجل أجيال الحاضر والمستقبل. وتتجاوز الاستراتيجية المقترحة مزاولة الأعمال كالمعتاد من خلال معالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ من حيث صلتها بالنظم الزراعية والغذائية وسعيها إلى اعتماد حلول إيكولوجية ومبتكرة وقادرة على الصمود أمام تغير المناخ.

السياسات المتصلة بتغير المناخ والمساهمات المحددة وطنيًا

83- تلقى أكثر من 90 بلدًا الدعم من منظمة الأغذية والزراعة لتحديد التدابير المتصلة بالزراعة والغابات وغيرها من تدابير استخدام الأراضي وإدماجها في عمليات التخطيط ووضع الميزانيات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ وتنفيذها. وقامت البلدان بفضل مساعدة المنظمة، بتنقيح المساهمات المحددة وطنيًا والاستراتيجيات الطويلة الأجل، والاستراتيجيات المنخفضة الكربون، وخطط التكيف الوطنية، وواصلت تنفيذها. وأعدّت المنظمة أيضًا تقريرًا عن إطار الشفافية المعزّز، وأطلقت مركز المنظمة للمعارف المتصلة بتغير المناخ الذي يجمع المعارف والموارد المتاحة لمعالجة تغير المناخ في الزراعة واستخدام الأراضي، بما يشمل التحليل العالمي والإقليمي للمساهمات المحددة وطنيًا، ويهدف إلى إطلاق مجموعة من الأدوات لدعم البلدان في رصد تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا.

التمويل المناخي

84- نجحت المنظمة في دعم البلدان من أجل الحصول على التمويل المناخي. ففي ديسمبر/كانون الأول 2021، استفاد أكثر من 130 بلدًا من منحة تراكمية قدرها 1.3 مليارات دولار أمريكي لتمويل ما مجموعه 289 مشروعًا من المشاريع التي تمت الموافقة عليها، أي بزيادة قدرها 330 مليون دولار أمريكي مقارنةً بعام 2019، ما جعل مرفق البيئة العالمية أحد أكبر شركاء المنظمة في الموارد. وقد أمّنت المنظمة ما يزيد عن 15 في المائة من الأموال التراكمية المخصصة لبرامج مرفق البيئة العالمية على امتداد برامج عمل التجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية، فأصبحت بالتالي رابع أكبر وكالة معتمدة لدى مرفق البيئة العالمية. وقامت المنظمة أيضًا بحشد 112 مليون دولار أمريكي في صندوق البلدان الأقلّ نموًا لدعم التكيف مع تغير المناخ في إطار التجديد السابع لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية. وفي عام 2021، بلغت القيمة الإجمالية لحافظة المنظمة المخصصة للصندوق الأخضر للمناخ 937 مليون دولار أمريكي، لدعم مشاريع تحويلية في 15 بلدًا، و61 مشروعًا للتأهب في 50 بلدًا. وتشمل أحدث المشاريع 6 منح لمشاريع التأهب الخاصة باستراتيجيات تعزيز القدرة على الصمود والتعافي من جائحة كوفيد-19، و7 مشاريع تشارك فيها المنظمة كشريك في التنفيذ. وأصبحت المنظمة معتمدة لدى صندوق التكيف في عام 2020 بوصفها الهيئة الثالثة عشرة المنفذة المتعددة الأطراف. وقد قدّمت منذ ذلك الحين الدعم إلى 11 بلدًا في الأقاليم الخمسة كافة من خلال إنشاء حافظة بقيمة 75 مليون دولار أمريكي، وقد بلغ إعدادها مراحل متفاوتة.

النظم الغذائية الحضرية

85- يجري استهلاك حوالي 70 في المائة من الأغذية في المناطق الحضرية. وخلال جائحة كوفيد-19، زادت منظمة الأغذية والزراعة دعمها للحكومات المحلية والوطنية والوطنية الفرعية، التي أدّت دورًا هامًا في التخفيف من حدة الاختلالات في النظم الزراعية والغذائية وما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على المجموعات السكانية الضعيفة، وذلك عن طريق المساهمة في وضع سياسات وخطط وإجراءات لتعزيز النظم الغذائية الحضرية.

86- وخلال الفترة التي سبقت انعقاد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، اضطلعت المنظمة، بالاشتراك مع التحالف العالمي لتحسين التغذية، بدور الأمانة في مجموعة العمل غير الرسمية المعنية بالنظم الغذائية الحضرية التي تتألف من 26 منظمة، بما يشمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعدد من الشبكات المعنية بالمدن، وضمنت مشاركة المدن على نحو تام في عملية القمة. وقدّمت مجموعة العمل حلولًا من شأنها تغيير قواعد اللعبة، وضمنت مشاركة ممثلي المدن في الشبكة المتعددة الأطراف الفاعلة لأبطال النظم الغذائية، ونظّمت حوار القمة العالمي، وجلسة عامة سبقت انعقاد القمة، بالاشتراك مع ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن، كما شاركت على نحو فاعل في لجنة الأمن الغذائي العالمي ومؤتمر القمة بشأن التغذية من أجل النمو.

87- وعملت المنظمة ضمن شراكة مع شبكة المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية من أجل تيسير الحوارات المستقلة في إطار قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية التي نُظّمت في 26 من المدن الكبرى والمتوسطة والصغيرة الحجم. وحدّد أكثر من 1 000 مشارك من الحكومات المحلية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والباحثين والمؤسسات الأكاديمية إجراءات حاسمة رئيسية لتحويل النظم الغذائية الحضرية.

88- وأقرّت القمة بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الحكومات المحلية والوطنية الفرعية في تسريع وتيرة التحوّل المستدام للنظم الزراعية والغذائية من خلال إدماج النظم الغذائية في التخطيط الحضري والإقليمي، وتعزيز الزراعة الحضرية وشبه الحضرية، وتحسين البنى التحتية للأسواق، والبيئة الغذائية، والترويج للحد من المهدر من الأغذية ومنعه وتقليصه وإدارته. وسيواصل التحالف من أجل النظم الغذائية

الحضرية الذي انبثق عن القمة دعم مشاركة المدن في المحافل العالمية.

89- وردًّا على طلب لجنة الزراعة، قدّمت المنظمة الدعم للحكومات المحلية في المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في السنغال ورواندا وإكوادور، من أجل تحليل الثغرات في النظم الزراعية والغذائية وتيسير عمليات التشاور المتعددة أصحاب المصلحة التي حددت نقاط الدخول الرئيسية للشروع في إدماج النظم الزراعية والغذائية في السياسات والخطط المحلية، مثل المشتريات العامة للأغذية، والزراعة الحضرية وشبه الحضرية، وتحسين أسواق بيع الأغذية بالتجزئة. وتم إنشاء آليات متعددة الأطراف لحوكمة الأغذية على شكل مجالس استشارية بلدية في مدن في كينيا ورواندا ومدغشقر وبيرو وبنغلاديش بهدف دعم الحكومات المحلية في إدماج النظم الغذائية في خططها وإجراءاتها.

90- ومبادرة المدن الخضراء التي أطلقتها المنظمة في سبتمبر/أيلول 2020 هي برنامج رئيسي من برامج المنظمة يضم إجراءات والتزامات قيد التنفيذ بالفعل، بما في ذلك عمل خطة عمل المنظمة للغذاء في المناطق الحضرية، ضمن سياق واحد لتحقيق مزيد من الأثر والتناسق والاتساق. وفي عام 2021، باشرت المنظمة بالتعاون مع الشركاء بلورة معايير لإطار الرصد بما يمكّن المدن وأصحاب المصلحة الآخرين من تتبع التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف المبادرة وتحديد الثغرات ودعم عملية التخطيط وتحديد الإجراءات ذات الأولوية. وبدأ العمل أيضًا على وضع خطة تقدير للمدن وجماعة ممارسة. وجرى اتخاذ إجراءات سريعة الأثر في ست مدن أفريقية، إضافة إلى حزمة تدريبية قابلة للتكرار في مجال إدماج الزراعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والحراجة والنظم الزراعية والغذائية ضمن عملية التخطيط المدني. وفي شهر يونيو/حزيران 2021، أطلقت المبادرة برنامج العمل الإقليمي لأفريقيا بمشاركة 25 بلدًا في الإقليم، بموازاة العمل على وضع برامج مماثلة في أقاليم أخرى.

حماية التنوّع البيولوجي من خلال إعادة بناء نظم البذور

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يتأتى حوالي 80 في المائة من البذور التي يستخدمها المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة من نظم البذور التي يقوم المزارعون بإدارتها. ويتم حفظ هذا التنوّع الغني من البذور المحلية لدى الأسر المعيشية، وفي بنوك البذور الخاصة بالمجتمعات المحلية وفي حقول المزارعين، كما يتم صونه عن طريق استخدام البذور وتبادلها. وقد تكيّفت البذور المحلية على مرّ العصور مع ظروف الزرع المحلية. وهي توفّر للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة الجزء الأكبر من إمداداتهم بالبذور لزراعة المحاصيل المعدّة للأكل والبيع، وتساعد في الوقت عينه في الحفاظ على التنوّع البيولوجي الزراعي.

وقد قدّمت المنظمة الدعم لكل من ملاوي وموزامبيق وزمبابوي غداة إعصار إيداي بعدما أدّت الأمطار الغزيرة والفيضانات وانزلاقات التربة إلى تدمير ما يقارب 800 000 هكتار من المحاصيل المزروعة. وخسر المزارعون احتياطي البذور المحلية والمحاصيل التي كانت جاهزة للحصاد. وبدعم من ألمانيا، عملت المنظمة مع الحكومات الثلاثة، ومع بنوك الجينات والمزارعين لإعادة بناء نظم البذور. كذلك، قامت المنظمة بتعزيز وتقوية النظام الدولي للصون والتبادل الذي تدعمه المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وحددت المنظمة البذور والأنواع المحلية والمفقودة وقامت باستنباطها وأعادتها إلى مجتمعاتها المحلية لاستخدامها في المستقبل والمحافظة عليها.

وبدعم من المنظمة، أُعيدت زراعات اللوبياء السوداء العين والدخن الإصبعي والذرة البيضاء إلى المناطق المتضررة، وباتت الاستراتيجيات الوطنية في البلدان الثلاثة تتناول الآن مسألة إدارة الكوارث للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، كما أصبحت موزامبيق منذ ذلك الحين طرفًا متعاقدًا في المعاهدة الدولية.

البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود: حماية النظام الإيكولوجي

ينطوي النظام الإيكولوجي للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود على أكثر من 10 000 من الأنواع البحرية، ما يمثل نسبة 7 في المائة من جميع الأنواع المعروفة في العالم. وتخضع موارد مصايد الأسماك لضغوطات كبيرة بفعل ارتفاع الطلب على الأغذية البحرية. كما أن الموارد التقليدية وأنواعًا محددة مثل الإنقليس الأوروبي، وحلزون الرابا والمرجان الأحمر ونظمها الإيكولوجية تعرّضت للتهديد بصورة خاصة. وتعمل المنظمة، من خلال الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر البيض المتوسط، على تعزيز استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، تماشيًا مع خارطة طريق التحوّل الأزرق، وتطبيق نُهُج النظم الإيكولوجية للتوصل إلى أرصدة سليمة، وحماية النظم ايكولوجية الضعيفة وتأمين سبل عيش منصفة. وفي حين تمّ حظر الصيد بشباك الجرّ القاعية ما فوق 1 000 متر لفترة من الوقت، صادقت الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط مؤخرًا على تسع خطط لإدارة مصايد للأسماك وثلاث مناطق صيد محمية.

كذلك، تستضيف الهيئة منتدى صغار صيادي الأسماك الذي يشكل منصةً مخصّصة لصغار صيادي الأسماك والعاملين في مجال صيد الأسماك لتبادل الأفكار حول أمور من بينها المساواة بين الجنسين، والصون والاستخدام المستدام، والإدارة التشاركية وحماية سبل العيش.

وبعد عقودٍ من تزايد الضغوط البشرية، تبيّن البيانات الأخيرة انخفاضًا في الاستغلال المفرط للأرصدة السمكية في الإقليم. وأظهرت عمليات تقييم الأرصدة في عام 2021 العدد الأكبر على الإطلاق من الأرصدة التي يتم استغلالها على نحوٍ مستدام، ما يثبت أن الإدارة يمكن أن تكون التدبير الأفضل في مجال الصون.

السكان الأصليون كحرّاس للغابات

في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تمثل الأراضي الخاصة بالسكان الأصليين والقبائل حوالي خُمس المساحة الإجمالية، وتضمّ ثلث الغابات في القارة تقريبًا. كما أنها تأوي مجموعة متنوعة كبيرة من الحيوانات والنباتات البرية، وتضطلع بدور رئيسي في تأمين استقرار المناخ المحلي والإقليمي.

وفي فنزويلا، عملت المنظمة مع السلطات لمنح شركة الغابات الأصلية Tukupu التابعة لمجتمع السكان الأصليين Kariña، إدارة 7 000 هكتار من المحمية الحرجية المتدهورة بفعل المناجم. وأجرت المنظمة مشاوراتٍ ضمنت الامتثال للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وقدّمت للشركة التدريب في مجال إدارة الغابات وإصلاحها. كما أن المعارف المتوارثة سمحت لمجتمع Kariña بحماية الغابات وإعادة إحيائها، بما يضمن الاستخدام المستدام لمواردها وتعزيز الشمول.

وإنّ شركة Tukupu التي تتألف في أغلبيتها من نساء، هي الشركة الرئيسية للغابات الأصلية في البلاد اليوم. ونجحت، بمساعدة المنظمة، في إدارة قطع الأخشاب عبر تنظيم المنتجات الخشبية وغير الخشبية وتحديد مخزون وتدفق غازات الدفيئة عبر إجراء عمليات تقييم لقطع الأراضي. وساهمت المنظمة أيضًا في إقامة مشاتل للمجتمع المحلي والأسر، وفي تنويع المزارع الأسرية الصغيرة، لا سيما وأنها تشكل المصدر الأساسي لسبل عيش مجتمع Kariña. وفي مناطق مختارة، تمّ الجمع بين الأشجار والمحاصيل الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي. كما أن الأراضي التي كانت متدهورة في الماضي باتت تنتج اليوم الكاكاو، والبنّ، والغوافة، والبرتقال والتانجارين.

التربة السليمة هي أساس النظم الزراعية والغذائية المستدامة

تشكل الخريطة المحتملة لاحتجاز الكربون العضوي في التربة، التي أطلقتها المنظمة من خلال الشراكة العالمية للتربة، التقدير العالمي الأول الموجّه من البلدان لاحتمال احتجاز الكربون العضوي في التربة من حول العالم. وهي تطبّق تقنيات وضع النماذج والخرائط الرقمية للتربة على أفضل مجموعات البيانات الوطنية المتاحة بحيث تبيّن كمية ثاني أكسيد الكربون التي يمكن احتجازها في التربة، وأين يمكن احتجازها. ويمكن أن تساهم التربة السليمة في التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه، وإزالة الكربون من الجوّ. وفي عملية تُعرف باحتجاز الكربون، يمكن احتجاز ثاني أكسيد الكربون الذي يُزال من الجوّ في التربة ويُخزّن بأشكاله الأكثر استقرارًا، بما يوفّر أغذية مغذية ويخفّض من غازات الدفيئة. وبما أنّ التربة الغنية بالكربون هي أيضًا تربة تتمتع بصحة أفضل وخصوبة أكبر، فهي مفيدة للمزارعين فيما تساعد أيضًا على تحقيق غايات اتفاق باريس المتعلقة بتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة.

وتبيّن الخريطة أن التربة التي تتمّ إدارتها على نحوٍ مستدام يمكن أن تحتجز ما يكفي من الكربون للتعويض سنويًا عن نسبة تصل إلى 34 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم الناجمة عن الزراعة. وتسمح للمستخدمين بتحديد المناطق وأنواع التربة والنظم الزراعية الأكثر قدرة على زيادة أرصدة الكربون العضوي في التربة، والاستفادة من ذلك في عملية تحديد المناطق ذات الأولوية لاعتماد الإدارة المستدامة للتربة والمساهمة في تحقيق الأهداف 2 و13 و15 من أهداف التنمية المستدامة. وتكمّل مجموعة من الممارسات الجيدة هذه الجهود عبر توفير حلول عملية لجميع أنواع الأراضي والحالات، بما في ذلك أساليب تناوب المحاصيل التي جرى تحسينها على مرّ السنين وصولاً إلى التقنيات الحديثة لإدارة المغذيات. إنها ثمرة ثلاث سنوات من الجهود الجماعية لأكثر من 400 أخصائي من حول العالم، وهي المحاولة الأولى لتجميع الممارسات الجيدة في مجال إدارة التربة بالاستناد إلى بيانات علمية سليمة حول تأثيرات هذه الممارسات على محتوى الكربون العضوي في التربة في مجموعة واسعة من البيئات واستخدامات الأراضي.

حياة أفضل

91- يعرض هذا القسم المعالم البارزة الرئيسية لإنجازات المنظمة من أجل تسريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال النهوض بالنمو الاقتصادي الشامل عن طريق الحد من أوجه عدم المساواة، مع عرض أمثلة محددة على ما تحقق على المستويين القطري والإقليمي من إنجازات تمكّن من تحقيق *حياة أفضل*.

حالات الطوارئ والقدرة على الصمود

92- يتماشى عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الطوارئ والقدرة على الصمود مع محور العمل الإنساني والإنمائي والسلام ويساهم في دعم سبل العيش الزراعية والنظم الزراعية والغذائية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، من خلال تعزيز قدرات النظم الزراعية والغذائية على منع الكوارث والأزمات والتنبؤ بها واستيعابها والتكيف معها والتحوّل لضمان توافر الغذاء الكافي والمأمون والمغذي للجميع.

93- وقدّمت المنظمة الدعم لتعزيز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود باتّباع نهج متعدد المخاطر لإدارة الأزمات عن طريق الجمع بين التدخلات المكمّلة التي تكون ذات صلة بالسياق ومراعية للنزاعات والمخاطر والتي تركّز على السكان، وتحترم المعارف، وتساهم في معالجة الأسباب الجذرية للمخاطر ومواطن الضعف.

94- وقام 35 بلدًا، بفضل مساعدة المنظمة، بوضع سياسات واستراتيجيات وخطط قطاعية لمواجهة مخاطر متعددة، واعتمادها وتنفيذها، وأنشأ 18 بلدًا آليات للتنسيق واستراتيجيات لتعبئة الموارد، ما عزز حوكمة المخاطر المتعددة. وشمل هذا العمل وضع خطط للحد من مخاطر الكوارث المتصلة بالنظم الزراعية والغذائية، وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في خطط التنمية الزراعية، ودعم الحوار والدعوة في مجال السياسات، وإنشاء آليات للتنسيق وإقامة شراكات تدعمها خطوط توجيهية وعمل معياري وجهود الدعوة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

95- وفي عام 2021، استفاد من برنامج العمل الإنساني والقدرة على الصمود التي نفذته المنظمة أكثر من 30 مليون شخص لتقديم الإغاثة الفورية والدعم لبناء القدرة على الصمود، بما يشمل مدخلات حاسمة الأهمية إلى جانب النقد للعمل على وجه السرعة على زيادة الإنتاج المحلي للأغذية وتوفرها والحصول عليها، إضافة إلى اللقاحات أو العلاجات لنحو 70 مليونًا من الماشية. وفي أفريقيا، تلقى نحو 20 مليون

شخص مساعدة طارئة لتأمين سبل العيش واستفادوا من تدخلات لبناء القدرات. وفي أفغانستان، وسّعت المنظمة عملياتها بحيث طالت أكثر من 2.6 ملايين شخص من خلال المساعدة الطارئة لتأمين سبل العيش، بما في ذلك دعم الحملة الشتوية للقمح بما أتاح تأمين إمدادات الحبوب من حصاد السنة لأكثر من 1.3 ملايين شخص وضمان الحماية لأكثر من 700 000 من المواشي. وفي جنوب السودان، حيث ينتشر الجوع الحاد، تمكنت المنظمة من تأمين إنتاج الحبوب والخضروات ومصايد الأسماك لنحو 3.6 ملايين شخص وحماية أكثر من 6.4 ملايين من الحيوانات. وفي اليمن، حصل نحو مليون شخص على مدخلات ودعم لسبل العيش غاية في الأهمية لمواصلة إنتاج الأغذية والحصول عليها. وإنّ المنظمة، بصفتها منسّقة الشق الخاص بالأمن الغذائي والزراعة وبالتعاون الوثيق مع الوزارات المختصة في المنطقة، قدّمت الدعم لبرنامج العمل الإنساني في منطقة تيغراي في إثيوبيا، فساهمت بالتالي في إنتاج المزارعين المحليين لأكثر من 900 000 طنّ من الأغذية خلال موسم "البلغ" في 2021.

96- وتمت السيطرة على طفرة الجراد في 2020-2021 في مطلع سنة 2022 بفضل تلقي الدعم في الوقت المناسب من شركاء المنظمة في الموارد، بما مكّن المنظمة من توفير المساعدة الفنية والتنفيذية لعمليات المراقبة والمكافحة وتقديم الدعم لسبل العيش للمزارعين والرعاة المتضررين، وبناء القدرات المحلية والحفاظ عليها بالنسبة إلى الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية لمواجهة طفرات الجراد المماثلة في المستقبل. وقامت المنظمة، من خلال العمليات البرية والجوية، بمعالجة 2.3 ملايين هكتار انتشر فيها الجراد الصحراوي في منطقة القرن الأفريقي واليمن من يناير/كانون الثاني 2020 إلى ديسمبر/كانون الأول 2021. وتم نشر 20 طائرة بالتزامن، مدعومة بمئات الفرق الميدانية وشملت عمليات الاستقصاء أكثر من 1.4 ملايين موقع. وسمحت هذه الجهود الجماعية بتجنّب خسارة 4.5 ملايين طن متري من المحاصيل وأنقذت 900 مليون لتر من إنتاج الحليب (بقيمة تجارية قدرها 1.77 مليار دولار أمريكي تقريبًا) وأمّنت الغذاء لنحو 42 مليون شخص. وتعاونت المنظمة مع عدد من الشركاء في الأوساط الأكاديمية والبحثية وفي القطاع الخاص لتحسين رصد الجراد الصحراوي والإنذار المبكر عنه.

97- وتولت الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية تنسيق العمل لتشجيع الحلول المستدامة للأزمات الغذائية من خلال تشاطر عمليات التحليل وتضافر الجهود على نطاق العمل الإنساني والإنمائي ومساهمته في بناء السلام. وقد صدر خلال فترة السنتين كلّ من *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2021* وتحليل "التدفقات المالية".

98- وبالاستفادة من الزخم الناجم عن قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، قامت المنظمة بحشد طاقات الشركاء لتحديد الثغرات في السياسات والاستثمارات والعمل على سدّها، بغية دعم البلدان من أجل التوصّل إلى حلول مستدامة للأزمات الغذائية. وأتاحت كذلك المنظمة تحسين قياس المخاطر المتعددة وفهمها من خلال مركز البيانات في حالات الطوارئ الذي أُطلق في عام 2021. ويدعم هذا المركز عمليات تحديد سمات المخاطر، ورصد تأثير الصدمات على سبل العيش الزراعية، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لأغراض التقييم عن بُعد؛ ويعطي صورة عن حالة انعدام الأمن الغذائي في البيئات الهشة وتقييم أثرها اللاحق؛ وفهمًا مفصّلًا وسريعًا لتأثير الكوارث الطبيعية المفاجئة والنزاعات على النظم الزراعية والغذائية وسبل العيش الزراعية. وقد اكتسى هذا المركز أهمية خاصة في فهم تأثير جائحة كوفيد-19 وغيرها من حالات الطوارئ على 26 بلدًا من البلدان التي تعاني من أزمات غذائية.

99- وقد أنشأ 34 من البلدان، بدعم من المنظمة، نظمًا للمعلومات والرصد ونظمًا للإنذار المبكر مكّنت من اتخاذ إجراءات استباقية للحد من تأثيرات التهديدات الوشيكة، وقامت المنظمة بتعزيز القدرات الوطنية لتقييم أوجه الضعف وقياس القدرة على الصمود في 24 بلدًا، من خلال جملة من الأمور من بينها قياس مؤشر القدرة على الصمود وتحليله، إلى جانب عمليات تقييم التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

100- وأصدرت المنظمة بالتعاون مع شركائها، *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2021* الذي يتضمن بيانات وتحليلات وبحوثًا عن تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي.

101- وساهمت المنظمة أيضًا في إجراءات التأهب لحالات الطوارئ وقدمت الدعم للتدخلات المستنيرة للاستجابة لحالات الطوارئ والتعافي في أكثر من 28 بلدًا من البلدان التي واجهت عدّة كوارث وأزمات متزامنة في أغلب الأحيان، بما في ذلك عن طريق توزيع المدخلات الزراعية، وعلف الحيوان، والإمدادات واللقاحات للحفاظ على صحة الحيوانات والإنتاج الحيواني، ومعدات الصيد والأدوات، والتحويلات النقدية بواسطة برنامج Cash+ وتيسير إصلاح النظم الزراعية والغذائية لأشدّ السكّان ضعفًا وتعرّضًا للخطر.

مبادرة العمل يدًا بيد

102- تقوم منظمة الأغذية والزراعة، من خلال مبادرة العمل يدًا بيد، بتيسير الإجراءات التعاونية التي تقوم بها مختلف الجهات الفاعلة لدعم تنفيذ البرامج الطموحة والتي تأخذ بزمامها وتملكها البلدان لتحويل النظم الزراعية والغذائية. وتُسند هذه المبادرة الأولوية للبلدان التي تواجه حالات خاصة، بما يشمل أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان التي تعاني من أزمات غذائية، والبلدان التي تضمّ عددًا كبيرًا من السكان الفقراء.

103- وقدّمت هذه المبادرة الدعم إلى 49 بلدًا من أجل تطبيق منظور النظم الزراعية والغذائية المستند إلى الأسواق، واتباع نهج إقليمي لتحديد المناطق التي يمكن أن يكون فيها تحويل النظم الزراعية والغذائية دافعًا لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشملت هذه المجالات استعراض سلاسل القيمة للسلع الأساسية ذات الأولوية، والصناعات الزراعية، ونظم إدارة المياه بكفاءة، وإدماج الخدمات الرقمية والزراعة المحكمة، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، والتصدّي للتحديات المناخية والمخاطر المتصلة بأحوال الطقس.

104- وتتيح منصة جغرافية مكانية متعددة الأبعاد الاطلاع على التحليلات الاقتصادية والإحصائية والجغرافية المكانية لتحسين استهداف تصميم البرامج وفعاليتها من أجل إحداث التحويل في المناطق الريفية. وتستفيد هذه المنصة المرتبطة بمختبر البيانات التابع للمنظمة من أكثر الأدوات تطوّرًا لإدارة البيانات الضخمة وتجهيزها، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. وتوفّر هذه المنصة، التي تضمّ ما يزيد عن مليوني (2) طبقة من البيانات والمعلومات، الأدوات والتحليلات والنماذج والآليات دعمًا لبرامج المبادرة، مع الامتثال التام للمعايير المتفق عليها دوليًا وخصوصية المعلومات وأمنها. وتم إثراء محتوى هذه المنصة بشكل أكبر بفضل الشراكات التي أُقيمت مع المنصات والمؤسسات المعنية بالبيانات والبحوث مثل Geodata وWorldPop وجامعة ستانفورد، وغوغل، وMarcura والاتحاد الدولي للاتصالات والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. وعقب الدورات التدريبية المقدّمة إلى 65 من المؤسسات والبلدان والأقاليم، تم استخدام الأدوات الفنية للمبادرة بنجاح لوضع السياسات القائمة على الأدلة من جانب الحكومات ومؤسسات التمويل والقطاع الخاص.

105- وبالإضافة إلى المشاركة الرسمية لأصحاب المصلحة على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف بقيادة الحكومات الوطنية، دعمت المنظمة أيضًا المشاركة غير الرسمية لأصحاب المصلحة من أوساط التنمية، بما يشمل القطاع الخاص في الكثير من البلدان المستفيدة. ومن خلال هذه المبادرة، وضعت المنظمة أيضًا استراتيجية للنهوض بالتمويل والاستثمارات، وقد حظيت بدعم الشراكات المعززة مع مؤسسات التمويل الوطنية والدولية، وآليات التمويل المتعددة الأطراف، ومصادر التمويل غير التقليدية التي تمكّن الاستثمارات من القطاع الخاص.

106- وتتيح لوحة المتابعة الحديثة التي تملكها البلدان المشاركة رصد برامج المبادرة بصورة آنية وتقييمها، بما يشمل تقييم تأثيرها من حيث مساهماتها في تحقيق الأهداف 1 و2 و10 من أهداف التنمية المستدامة.

التنمية الإقليمية

107- يشجع النهج الذي تعتمده المنظمة في مجال التنمية الإقليمية التدخلات التشاركية النُظمية والمتعددة المستويات والشاملة لعدة قطاعات لمعالجة تعقيد التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يشمل اختلالات موازين القوى والمقايضات وأوجه التآزر. وتطبق المنظمة هذا النهج على البرامج على المستويات كافةً بهدف تعزيز هيكل متسق للحوكمة لتحويل النظم الزراعية والغذائية، مع التركيز على عمالة الشباب وإشراكهم.

108- وخلال الفترة 2020–2021، زوّدت المنظمة بلدانًا عديدة بما يلزم من دعم لتطبيق هذا النهج. فعلى سبيل المثال، أخذت المنظمة بزمام قيادة مشروع تجريبي لدعم مبادرة مجلس الأمن الغذائي والتغذية التابع لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في ساو تومي وبرينسيبي وكابو فيردي، بما في ذلك إجراء تقييم تشاركي للنظم الغذائية مشفوعًا بتوصيات بشأن السياسات والبرامج؛ وفي إثيوبيا، أُعتمد النهج الإقليمي في إطار مبادرة العمل يدًا بيد لتقديم توصيات بشأن السياسات تتعلق بالشمول في استثمارات مناطق شراء السلع الزراعية؛ وفي جورجيا ومقدونيا الشمالية، دعمت المنظمة الموظفين الوزاريين لتحسين قدراتهم في ما يتعلق بسياسات التنمية الريفية والتنمية المجتمعية التي تراعي الفوارق بين الجنسين والشاملة اجتماعيًا.

109- وبادرت المنظمة وشركاؤها إلى تقييم وتحليل الخبرات في مجال إدماج نُهج التنمية الإقليمية وإدارة المناظر الطبيعية في خمسة بلدان، وإلى تحديد العوامل التمكينية الرئيسية والعراقيل التي تعترض سبيل إدماج النُهج المكانية. وعلاوة على ذلك، نوقشت النتائج التي خلص إليها استعراض لما مجموعه 15 دراسة حالة أجري بقيادة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي خلال الأيام الإقليمية والخاصة بالمناظر الطبيعية، التي نظمت بالاشتراك مع الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا. وبيّن الاستعراض مدى أهمية الاتساق والتنسيق، والدور الرئيسي للقطاع الخاص، وأهمية إضفاء الطابع المؤسسي على التدخلات من خلال وضع سياسات وبرامج وطنية لتأمين تمويل طويل الأجل ومنسق.

110- وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المنظمة، بفضل *النهج القطري المتكامل الذي تأخذ به لتعزيز فرص العمل اللائق للشباب في النظام الزراعي والغذائي*، الدعم إلى خمسة بلدان والعديد من العمليات الإقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتسنّى بنجاح تجريب وتوسيع نطاق نماذج لحصول الشباب على التمويل والتدريب والإرشاد، بما في ذلك مشروع تجريبي نُفذ في غواتيمالا جنبًا إلى جنب مع التعاونيات المالية المحلية وتعاونيات الشباب لنظام قروض وادخار مواتٍ للشباب، وكذلك من خلال المنصة الرقمية "ChispaRural".

دعم الاستثمارات

111- تزود منظمة الأغذية والزراعة الأعضاء بالحلول والابتكارات لتوجيه الاستثمارات والتمويل في النظم الزراعية والغذائية. وخلال فترة السنتين، ساعدت المنظمة 62 بلدًا على تصميم 80 مشروعًا من مشاريع الاستثمارات العامة، بتمويل من المؤسسات المالية الدولية، بمبلغ إجمالي قدره 13.8 مليارات دولار أمريكي. وتشمل المؤسسات المالية الدولية الرئيسية البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والصندوق الأخضر للمناخ، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، وبنك التنمية الأفريقي. ودعمت المنظمة أيضًا تنفيذ مشاريع استثمارية في 113 بلدًا وقدمت المساعدة في مجال السياسات إلى 85 مشروعًا أفضى إلى 51 استراتيجية زراعية، و44 دراسة في مجال السياسات، و70 دراسة قطاعية، و45 فعالية للحوار في مجال السياسات.

112- وعزّزت المنظمة أيضًا دعمها التحفيزي للاستثمارات الخاصة، فقامت باستعراض 122 اقتراحًا في إطار مشروع AgrIntel مع الاتحاد الأوروبي. ومنذ عام 2018، قدمت المنظمة خدمات استشارية مالية إلى نحو 180 من مشاريع الاستثمار الخاصة المقدمة من أربع قنوات مختلفة للاستثمارات المختلطة، في حين أتاح الاتحاد الأوروبي رأس المال بشروط ميسّرة، ما أسفر عن أكثر من 30 استثمارًا بقيمة 110 ملايين يورو.

113- وشملت الاستثمارات الموجّهة والدعم في مجال السياسات إعداد ملخصات عن السياسات لتوجيه الدول الجزرية الصغيرة النامية حول سبل التخفيف من تأثيرات جائحة كوفيد-19 على النظم الزراعية والغذائية، وعمليات تقييم تأثيرات جائحة كوفيد-19 في خمسة بلدان في إقليم المحيط الهادئ، والدعم المقدم في إطار مبادرة العمل يدًا بيد.

114- وأطلقت المنظمة مبادرات مثل AgrIntel وAgrInvest التي جمعت بين التمويل من القطاعين العام والخاص وتحليل سلسلة القيمة، وحوار قائم على الأدلة بشأن السياسات، وتحليل للبيانات الضخمة. وتعاونت المنظمة أيضًا مع الشركاء في إطار أنشطة تمويل متعددة الوكالات. فعلى سبيل المثال، في أعقاب مبادرة مشتركة مع البنك الدولي والصندوق الأخضر للمناخ والوكالات التي توجد مقارها في روما، يستفيد 13 مليون شخص في منطقة الساحل من تنسيق أنشطة تلقيح الحيوانات ومراقبة الأمراض والاعتماد على ابتكارات من أجل نظم إيكولوجية حيوانية سليمة بقدر أكبر، وتوفير سبل عيش أكثر قدرة على الصمود، وزيادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، بما يشمل الحصول على التدريب الفني والمهني للنساء والشباب من الأسر المعيشية الرعوية.

115- ودعمت المنظمة الاستثمارات والسياسات التي تعالج تغير المناخ، بما في ذلك المشاريع الممولة من الصندوق الأخضر للمناخ والمؤسسات المالية الدولية، والمطبوعات التي تنطوي على المعارف. وبمساعدة المنظمة، وافقت المؤسسات المالية الدولية على 21 مشروعًا بميزانية قدرها 4 مليارات دولار أمريكي. وعلاوة على ذلك، قدمت المنظمة والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير إلى أصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام المساعدة الفنية في مجال تغير المناخ وتسريع الاستثمارات الخالية من الكربون في النظم الزراعية والغذائية. وتشمل حزمة التعاون الفني الخاصة بجائحة كوفيد-19 التي وُضعت بهدف تسريع وتيرة التعافي وبناء القدرة على الصمود في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية، تدخلات تستهدف التجارة الإلكترونية وإزالة الكربون من سلاسل القيمة.

116- وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية، عقدت المنظمة شراكات مع الحكومات والخبراء الوطنيين والمؤسسات وسائر أصحاب المصلحة للشروع في عمليات تقييم للنظم الغذائية وعقد مشاورات في أكثر من 50 بلدًا. وقد تم الاسترشاد بالنتائج خلال الحوارات التي تخللت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، ولا يزال يُسترشد بها في خطط الاستثمارات وجداول الأعمال الوطنية للسياسات.

117- وقدمت المنظمة معلومات لدعم عملية وضع السياسات القائمة على الأدلة من أجل الاستثمارات. وتشمل الدراسة العالمية بشأن الاستثمار في رأس المال البشري في قطاع الزراعة، التي نُشرت بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، تسع دراسات حالة قطرية تعرض آثار الاستثمارات، بما في ذلك من خلال الشراكات القائمة بين القطاعين الخاص والعام في التدريب المهني للشباب، والمرشدات النساء في مجال الثروة الحيوانية، والأسر المعيشية الريفية، ونفاذ المزارعين وصغار المنتجين إلى الأسواق وتوجّههم نحو الأسواق، وبناء قدرات منظمات المزارعين، وإضفاء الطابع المؤسسي على المدارس الحقلية للمزارعين. ومن شأن الموجزات المرافقة عن الاستثمارات في مجال الزراعة الرقمية والتحليل الاقتصادي والقطاع الخاص والشباب أن توجّه المستثمرين في تعزيز قدرات المزارعين. وتوفر سلسلة ملامح الزراعة الرقمية التي أُطلقت في عام

2021 تحليلًا على المستوى القطري للتحديات والفرص والمخاطر التي تنطوي عليها الزراعة الإلكترونية.

منتدى الأغذية العالمي

118- منتدى الأغذية العالمي هو مبادرة اقترحتها لجنة شؤون الشباب في منظمة الأغذية والزراعة وتم إطلاقه خلال منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام 2021. وهو كناية عن شبكة عالمية مستقلة من الشركاء يقودها الشباب وتم إنشاؤها من أجل الشباب ليكونوا منطلقًا لحركة ترمي إلى تحويل النظم الزراعية والغذائية و"تمكين الشباب من أجل مستقبل أفضل للأغذية"، ويهدف منتدى الأغذية العالمي إلى الإعلام والمشاركة والتحويل. وهو يعمل بمثابة حيّز رئيسي لإشراك الشباب وتسخير شغفهم في جمع الإجراءات لتحديد الحلول المتاحة للتحديات الماثلة أمام النظم الزراعية والغذائية. وقد جمع المنتدى منذ إطلاقه أكثر من 190 متطوعًا من منظمة الأغذية والزراعة، والوكالات التي توجد مقارها في روما، ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع، ومجموعات الشباب، ورواد المشاريع الشباب، والعلماء، والفنانين، والموسيقيين، وأصحاب النفوذ من جميع أنحاء العالم، وحشد ما يزيد عن 75 شريكًا من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وكيانات الأمم المتحدة ومجموعات الشباب والتعاونيات وسواها.

119- وتتمحور أنشطة المنتدى حول أربعة مسارات مواضيعية هي: عمل الشباب والابتكار والتعليم والثقافة. وقد استضاف المنتدى أكثر من 100 فعالية شاركت فيها مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وضمّت أكثر من 40 000 شخص من الشباب وممن يتمتعون بروح الشباب من أكثر من 200 بلد للارتقاء بمستوى الوعي والمشاركة، فضلًا عن تعبئة الموارد لدعم تحويل النظم الزراعية والغذائية. ومن بين الفعاليّات التي جرى تنظيمها، أنشطة تثقيفية وحفلات موسيقية؛ وموائد مستديرة واجتماعات مع الشباب ومجموعات الشعوب الأصلية؛ وحدث جانبي نظمته مجموعة العشرين بشأن إشراك الشباب في الاقتصاد الدائري؛ و20 محاضرة شارك فيها الخبراء وقادة من الشباب لتشاطر التجارب بشأن الحلول القابلة للتنفيذ بهدف تيسير تحويل النظم الزراعية والغذائية؛ وثلاث حلقات تعليمية للمدرّسين والتلامذة؛ ومنتدى للشباب بشأن تغيير السلوك.

120- وأطلق المنتدى عددًا من المبادرات مثل مبادرة "تحدي البحوث التحوّلية" التي تشكّل مصدر إلهام لـ88 فريقًا من الباحثين الشباب من جميع أنحاء العالم من أجل تقديم حلول مبتكرة قائمة على العلم وتتماشى مع *الأفضليات الأربع*؛ وجائزة منتدى الأغذية العالمي للابتكار في المؤسسات الجديدة، التي تسلط الضوء على الابتكارات الرامية إلى تحويل نظمنا الزراعية والغذائية؛ وبرنامج أبطال منتدى الأغذية العالمي الذي يسخّر طاقات تسعة من القادة الشباب النافذين لإبراز المنتدى بقدر أكبر وتوسيع نطاق تأثير الحركة العالمية.

121- والأهم من ذلك أنّ المنتدى أيّد أصوات الشباب في الاجتماعات العالمية الرفيعة المستوى، عن طريق تنظيم فعاليات جانبية خلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ودورة لجنة الأمن الغذائي العالمي، كما ساهم في المناقشات التي جرت خلال مؤتمر قمة طوكيو عن التغذية من أجل النمو في طوكيو، اليابان.

122- وتتويجًا لسنة من الأنشطة والعمل، تم تنظيم الحدث الرئيسي للمنتدى لعام 2021 عقب قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية وقد شارك فيه آلاف الشباب من جميع أنحاء العالم. وخلال جمعية العمل الشبابي الرئيسية التي ضمّت مائدة مستديرة لصغار المزارعين ومنتدى للشباب من الشعوب الأصلية، ناقشت الوفود الوطنية إمكانية إنشاء أجهزة من شأنها توفير حيّز مخصص ودائم للشباب لإشراكهم في المناقشات بشأن السياسات المتعلقة بالنظم الزراعية والغذائية.

العمل على امتداد محور العمل الإنساني والإنمائي ومساهمته في السلام

تعالج المنظمة الأسباب الكامنة للخطر وأوجه الضعف وعدم المساواة، فيما تعزّز في الوقت عينه المساهمات المتعمدة في السلام المحلي والحدّ من النزاعات المستقبلية والمخاطر، بتوجيه من تحليل السياق.

وفي الصومال، دعمت المنظمة الحصول على المياه، وإدارتها واستخدامها الكفؤ بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وكانت المنظمة تعتزم في البداية إعادة تأهيل قنوات الريّ، إثر التحليل التشاركي للسياق الذي أُجري مع منظمة Interpeace والذي شارك فيه مختلف أصحاب المصلحة في المنطقة وقد اتضح وجود تأثير محتمل على الرعويين، والرعويين الزراعيين والأخصائيين الزراعيين في منطقة متنازع عليها. وبالتالي، وسّعت المنظمة نطاق تدخلها ليشمل إقامة نقاط مياه لأصحاب المواشي، وإضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقات التي ترعى مسارات المواشي ونقاط عبورها، وتعزيز آليات حوكمة المياه، للحدّ من احتمال حصول نزاعات مستقبلية حول إدارة الموارد الطبيعية.

ويفيد أصحاب المصلحة الرئيسيون بأن هذا النهج المراعي للنزاعات والمخاطر قد أدّى إلى خفض النزاعات المتعلقة بالمياه إلى ما يُقدّر بنسبة 90 في المائة. وأعادت المنظمة تأهيل 246 كيلومترًا من قنوات الريّ التي يستفيد منها أكثر من 30 000 هكتار من الأراضي الزراعية، وأقامت نقاط مياه عند نقاط العبور على امتداد مسارات المواشي المتفق عليها، وعزّزت مجموعات المزارعين في مجال التخطيط لإنتاجهم وتجميعه وتسويقه بشكل جماعي وطوّرت قدرات موظفي الوزارة في مجال رصد موارد الأراضي والمياه وإدارتها.

مبادرة العمل يدًا بيد: دعم السياسات التي تتيح القيام بالاستثمارات

توفّر مبادرة العمل يدًا بيد المنصة الأكبر والأكثر قدرة في العالم لتبادل البيانات والمعلومات وتحليلها دعمًا لبرامج وطنية طموحة من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية. وتسمح المبادرة، من خلال تطبيق أساليب تحليلية، بتحديد الأراضي والفئات السكانية حيث تنطوي الفرص المتاحة الموجّهة نحو السوق لتحقيق النمو الشامل والمستدام على إمكانية استئصال الفقر والقضاء على سوء التغذية والحدّ من انعدام المساواة إلى حدّ كبير.

كما مكّنت هذه المبادرة المنظمة من إجراء دراسات بشأن سلاسل القيمة وتحليلات للاستثمارات لتوجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو الإنتاج، والتجميع، وإضافة القيمة والتسويق من خلال السياسة الخاصة بمناطق شراء السلع الزراعية في إثيوبيا. وفي إثيوبيا، توفّر المنظمة المعلومات لخطط الاستثمار من خلال توفير قاعدة تحليلية لتحسين فهم الفقر والديناميكيات الإقليمية، وتحديد حالات ملموسة لمزيد من الاستثمارات وضمان الروابط مع السياسات والبرامج ذات الصلة. كذلك، توفّر المبادرة منصةً لأصحاب المصلحة لتجاوز الاختناقات في سلسلة القيمة، وضمان شمول المزارعين الفقراء والمجموعات السكانية الضعيفة في سلاسل القيمة والأنشطة المدرّة للدخل. ونتيجةً لذلك، فإن الاستثمارات التي تمّ حشدها دعمًا لخطط الاستثمار قد تجاوزت تكاليفها المقدّرة لخمس سنوات في غضون ثلاث سنوات.

وفي طاجيكستان، ساعدت المنظمة في إعداد خطة الاستثمار الوطنية في الزراعة التي تضع خريطة للمسائل ذات الأولوية والاستثمارات اللازمة. ومن خلال الاستفادة من المعلومات والبيانات الجغرافية والمكانية المتقدمة التي توفرها المبادرة، حدّدت المنظمة الأقاليم التي قد تولّد فيها الاستثمارات مردودًا اقتصاديًا واجتماعيًا أكبر وأنشأت بوّابة تحليلية جغرافية ومكانية خاصة بالبلاد. وتمّ تحديد قطاع منتجات الألبان على أنه يتمتع بأكبر الإمكانات لتحسين الدخل والتغذية لدى الفئات السكانية الأفقر مع إتاحة الفرص في الوقت ذاته لتطوير سلسلة القيمة. كما أن جهود المواءمة للجمع بين المستثمرين المحتملين من القطاعين العام والخاص قد أفضت بالفعل إلى الحصول على تمويل من البنك الدولي ومن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

تشجيع الشباب على ريادة الأعمال

خلال الفترة 2020-2021، دعمت المنظمة الشباب في مجال ريادة الأعمال، وساعدت في توليد فرص العمل الشامل واللائق للشباب. ففي جمهورية مصر العربية والمغرب وتونس، دعمت الخدمات الفنية والتوجيه المبادرات المبتكرة التي تروّج للأمن الغذائي ومكافحة الفقر الريفي، التي وضعها طلاّب الجامعات ونفّذوها في مجتمعاتهم المحلية. وقدّمت المبادرات حلولاً مقنعة لمشاكل معقّدة، مثل المواد الإلكترونية الطاردة للآفات لمكافحة سوسة النخيل، والأعلاف الحيوانية المصنّعة محليًا، والمستدامة والغنية بالمغذيات، ومواد البناء المتدنية الكلفة والرفيعة الجودة باستخدام النفايات الزراعية. وأطلقت المنظمة أيضًا شبكة الشباب في النظم الزراعية والغذائية العربية، وهي شبكة إقليمية تربط بين الشباب المهتمين بالزراعة والنظم الغذائية وتحفّز قدرًا أكبر من المشاركة، والتعلّم والاسترشاد.

والخطوط التوجيهية للاستثمار في الشباب في الزراعة ومؤسسات الأعمال الزراعية في أفريقيا، التي وُضعت مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ترمي إلى تسريع الاستثمارات في النظم الزراعية والغذائية من أجل الشباب ومن جانبهم، مع مراعاة تنوّع القيود والاحتياجات والتطلعات الخاصة بهم. وإضافةً إلى ذلك، نشرت المنظمة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقارير أساسية وخطط عمل تدعم ريادة أعمال الشباب ومشاريع مؤسسات الأعمال الزراعية في كابو فيردي، وجمهورية كونغو الديموقراطية، وغانا، وكينيا، وتونس وزامبيا. وفي مدغشقر، أعدّ المزارعون الشباب الأنشطة لإنتاج الفاكهة والمنتجات الحرجية، واعتمدوا التقنيات العضوية لمكافحة الآفات. ودعمت المنظمة أيضًا مبادرات تقودها الحكومة للترويج لريادة الأعمال الريفية للشباب في السنغال وأوغندا، ونجحت بتجربة وتوسيع نطاق نماذج وصول الشباب إلى التدريب، والتوجيه، والحضانة، والتمويل والخدمات الريفية.

مبادرة AgrInvest: تسخير الأموال العامة لاستقطاب الاستثمارات الخاصة المستدامة في الزراعة والأغذية

ساعدت المنظمة بنك التنمية في أوغندا في توسيع محفظته لإقراض المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة روّاد الأعمال الزراعية من النساء والشباب، عن طريق تعزيز قدرات البنك في مجال التمويل الرقمي، وبناء المشاريع، وإدارة المخاطر البيئية، والمناخية والاجتماعية وتقييم الآثار.

وعزّزت المنظمة معارف البنك للآثار البيئية للزراعة، وقدراته في استخدام أداة قياس رصيد الكربون اللاحق للمنظمة، والنموذج التفاعلي للتقييم البيئي للثروة الحيوانية في العالم لتقييم انبعاثات غازات الدفيئة ورصيد الكربون في طلبات القروض في مجالي الأغذية والزراعة. وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، طبّق البنك التكنولوجيات الرقمية – من تحديد ملامح الزبائن وتقييم المخاطر بالاستناد إلى البيانات الجغرافية، إلى نشر القروض الرقمية، وزيادة التواصل مع المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية التي تعاني من نقص في الخدمات.

والحوارات حول السياسات القائمة على الأدّلة والمساعدة الفنية تساعد في خفض المخاطر وتعزّز قابلية الاستثمارات الزراعية في الاستمرار من خلال استحداث بيئات سياسية تمكينية. كما أن تحليلات سلسلة القيمة، التي وُضعت بالشراكة مع هيئة تنمية منتجات الألبان وتحالف مؤسسات الأعمال الزراعية في أوغندا، حدّدت الاختناقات والاختلالات في السياسات التي تؤثر على سلاسل القيمة الخاصة بالأبقار ومنتجات الألبان في أوغندا، ممّا يجعل هذه الصناعات أكثر جاذبيةً بالنسبة إلى المستثمرين. وتمّت تجربة استخدام تحليلات البيانات الضخمة بالتعاون مع مؤسسة Dalberg Data Insights لتقييم آثار القروض المصرفية على الحدّ من الفقر.

الدروس المستفادة

تتسم **العلوم والتكنولوجيا والابتكار والرقمنة** بأهمية حاسمة لضمان كفاءة النظم الزراعية والغذائية وقدرتها على الصمود. وستوفر استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالعلوم والابتكار توجيهات على مستوى المنظمة لتعزيز استخدام العلوم والابتكار في تدخلاتها الفنية والبرامجية، وتعزيز الاتساق والمواءمة من أجل التأثير على المستوى القطري. وستواصل المنظمة تركيز جهودها لدعم المبادرات مثل مبادرة القرى الرقمية.

تشكّل **البيانات والمعلومات والأدلة**، بما يشمل البيانات والمعلومات الأوسع نطاقًا والمشتركة بين التخصصات والمستخدمة لبلورة السياسات القائمة على الأدلة لدعم النظم الزراعية والغذائية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والأمن الغذائي، عواملَ ضرورية لسد الفجوات في البيانات والمعلومات؛ واتخاذ قرارات مستنيرة استنادًا إلى بيانات وتحليلات آنية؛ وتيسير الحوار بشأن العلوم. وستواصل المنظمة تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز فرص الحصول على البيانات والمعلومات والأدلة واستخدامها، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من منصة البيانات الجغرافية المكانية الخاصة بمبادرة العمل يدًا بيد، ومختبر البيانات، ومن خلال دعم جمع البيانات ومعالجتها، لا سيما في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة التي ترعاها المنظمة.

يتسم **اتساق السياسات وآليات الحوكمة المتعددة المستويات للأغذية** بأهمية حاسمة بالنسبة إلى نُهج النظم الزراعية الغذائية الفعالة. وستواصل المنظمة تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز الاتساق والتنسيق من خلال التحالفات والمبادرات المتعددة الشركاء (مثل مبادرة العمل يدًا بيد) وعبر إقامة شراكات متعددة أصحاب المصلحة وشاملة للشباب، من أجل تمكين التحوّل نحو نظم زراعية وغذائية أكثر قدرة على الصمود واستدامة.

يمثّل **الابتكار قوةً دافعةً** من شأنها أن تساعد على تحويل النظم الزراعية والغذائية وتحرير ملايين الأشخاص من الفقر ومساعدة العالم على تحقيق الأمن الغذائي. وإنّ المنظمة ملتزمة بمواصلة المساهمة على نحو فاعل في العمليات والمبادرات الهامة مثل منتدى الأغذية العالمي ومنتدى الابتكار؛ والندوة الدولية حول الابتكار الزراعي للمزارعين الأسريين؛ وتسريع الإجراءات الرامية إلى وضع مسارات مبتكرة وتحويلية للنظم الغذائية منبثقة من عملية قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية؛ ودعم الحكومات في وضع استراتيجيات تشجع الممارسات الزراعية المستدامة؛ ودعم المؤسسات الصغيرة الحجم والتعاونيات والمنظمات المحلية لضمان حصول صغار المزارعين على خدمات المكننة.

من الضروري مواصلة **التنسيق والتعاون الوثيقين مع سائر الأطراف في منظومة الأمم المتحدة**، ولا سيما في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وإنّ المنظمة ملتزمة بما يلي: الاستفادة من الموارد والقدرات التكميلية من أجل تحقيق نتائج مستدامة وواسعة النطاق وفق ما تطمح إليه خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ والدعوة إلى وضع الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية في صدارة جداول الأعمال الوطنية؛ وضمان إبراز المنظمة وولايتها على نحو جيد في جداول الأعمال الوطنية من خلال تنسيق جهود هيئات الأمم المتحدة؛ والاعتراف بتمكين المنسقين المقيمين للأمم المتحدة في الدعوة إلى ولايات الأجهزة المتخصصة على نحو منتظم أكثر؛ وتحفيز التحوّل من إدارة المشاريع المجزّأة إلى دعم السياسات المتكاملة في مجال التنمية المستدامة؛ والتشديد على آليات التمويل المشتركة التي تتسم بقدر أكبر من المرونة ودرجة أقلّ من التخصيص؛ والمساهمة في زيادة أوجه الكفاءة في الأمم المتحدة من خلال العمليات المشتركة والمشاركة الفاعلة في جهود برنامج الأمم المتحدة لتحقيق الكفاءة؛ ودعم الدور الحاسم الذي تؤديه الآليات الإقليمية

للأمم المتحدة لجمع الخبرات المتعلقة بالسياسات والمعارف والتجارب على نطاق المنظومة من أجل إيجاد حلول قائمة على الأدلة.

سلّطت **الاستجابة لجائحة كوفيد-19** الضوء على أهمية **سلاسل القيمة والأسواق العالمية للسلع الأساسية المفتوحة والشفافة وذات الأداء الجيد** من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والحد من أوجه انعدام المساواة في الحصول على الأغذية. وسوف تواصل المنظمة تعزيز عملها بشأن التجارة والأسواق الشاملة والنهوض بالنماذج الناجحة التي وضعت في إطار مبادرات مثل مبادرة "بلدٌ واحد، منتجٌ واحد ذو أولوية". وتوجد بالفعل خطط لتكرار النماذج الناجحة التي وُضعت في إطار هذه المبادرة وتوسيع نطاقها من المنتجات النباتية والحرجية لتشمل المنتجات الحيوانية ومنتجات مصايد الأسماك. وأدّت الجائحة إلى تفاقم **ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية** على نحو خطير، حتى أنها باتت تقتضي اليوم اهتمامًا أكبر من السابق. وتعمل المنظمة على زيادة جهودها في ما يخصّ الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يشمل توسيع نطاق التمويل المتعلق بالمناخ، وإصلاح المناظر الطبيعية المتدهورة وتطوير سلاسل القيمة للنظم الغذائية المائية.

ثانيًا – تجديد منظمة الأغذية والزراعة: تعزيز المنظمة وتحسين قدرتها على خدمة الأعضاء

تحقيق الأثر الأقصى

123- يقدم هذا القسم المعالم البارزة الرئيسية لقدرة المنظمة المحسّنة على خدمة الأعضاء عبر تيسير إدارة المقايضات باستخدام التكنولوجيات والبيانات والإحصاءات المبتكرة؛ ومعالجة المجالات الحرجة التي تنطوي على أوجه ترابط بين البلدان.

البيانات والإحصاءات

124- أدّت الجهود التي بذلتها منظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة 2020-2021 لدعم العمل المعياري في مجال الإحصاءات وتحسين جودة العمل الإحصائي للمنظمة واستخدامه لدعم صنع القرارات استنادًا إلى الأدلّة، إلى ارتفاع عدد التقارير المقدّمة بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 21 مؤشرًا، من 43 إلى 54 في المائة، كما ارتفعت بوجه عام جودة الإحصاءات بفضل تنفيذ برنامج شامل لتنمية القدرات. وتراوحت الدورات التدريبية بين الدورات التدريبية الشاملة التي نظّمت عبر شبكة الإنترنت بشأن الأساليب الإحصائية مع التركيز على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي لا يجري الإبلاغ عنها بشكل كافٍ، والتي كانت موجهة إلى 150 بلدًا، وحلقات العمل القطرية والتدريب أثناء العمل على مواءمة البيانات الغذائية، ومنهجية الدراسات الاستقصائية للبيانات في رصد حالات الطوارئ، واستخدام نظام متكامل لإدارة الإحصاءات في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقدّمت المنظمة أيضًا المساعدة الفنية لمؤسسات الإحصاءات الوطنية في أكثر من 90 بلدًا بشأن رصد أهداف التنمية المستدامة، وعمليات التعداد الزراعي، واستخدام التكنولوجيا لإنتاج البيانات.

125- ووسّعت قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة (FAOSTAT)، وصفحة إحصاءات المنظمة، وبوابة المنظمة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة قاعدة مستخدميها، وجرى تحديث قواعد البيانات والمنتجات الإحصائية والمطبوعات بصورة منتظمة، كما تم إصدار منتجات جديدة، مثل المجال الخاص بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأدّت القيود والاختلالات الناجمة عن تفشي الجائحة إلى تسريع وتيرة اعتماد أساليب مبتكرة لجمع البيانات إلى جانب مصادر بيانات بديلة للإحصاءات الزراعية، بدعم من مختبر البيانات الجديد من أجل الابتكارات في مجال الإحصاءات الذي تم إنشاؤه مؤخرًا في المنظمة، ومنصة البيانات الضخمة التابعة له بشأن جائحة كوفيد-19 على أسعار الأغذية وسلاسل القيمة.

126- ووضعت المنظمة خارطة طريق لتحديث برنامجها الإحصائي وتنفيذه. وتحدد خطة تنفيذ خارطة الطريق هذه الإجراءات ذات الأولوية لدعم الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031؛ وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييم العمل الإحصائي للمنظمة لعام 2019؛[3] وتطبيق خارطة الطريق على نطاق المنظومة للابتكار في مجال بيانات الأمم المتحدة وإحصاءاتها؛ واستراتيجية الأمم المتحدة للبيانات التي أعدها الأمين العام. وتعرض خارطة الطريق خطوات ملموسة لزيادة التكامل وتحسين حوكمة البيانات والإحصاءات في المنظمة، وتحقيق الاستخدام الأمثل لها وزيادة الموارد لبيانات

[3] الوثيقة PC 128/5

المنظمة وإحصاءاتها، وتحسين جودة البيانات والبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتعزيز القدرات في مجال الإحصاءات في المكاتب الميدانية، ولا سيما في ما يتعلق بإدراج الإحصاءات ورصد أهداف التنمية المستدامة في إطار عمليات البرمجة الوطنية.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار

127- تكمن العلوم والتكنولوجيا والابتكار في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي لا غنى عنها لإيجاد حلول للمشاكل المعقدة. وفي الفترة 2020–2021، وضعت المنظمة الخطوط العريضة وخارطة الطريق لأول استراتيجية لها للعلوم والابتكار أقرتها الأجهزة الرئاسية. وستكون الاستراتيجية أداة حاسمة الأهمية لتعزيز عملية اتخاذ القرارات القائمة على العلوم والأدلة والاتقاء بالابتكار والتكنولوجيا على الصعيدين الإقليمي والقطري دعمًا للأعضاء.

128- وقامت المنظمة، في معرض تحضيرها لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، باستضافة وتيسير أيام العلوم التي نظمتها المجموعة العلمية والتي شارك فيها أكثر من 2 000 شخص من مجتمعات البحوث والسياسات والمجتمع المدني والقطاع، ما سلّط الضوء على أن الابتكارات في مجالات السياسات والمؤسسات والتكنولوجيا مترابطة بشكل وثيق في ما بينها ويتعين الاضطلاع بها بطريقة متكاملة.

129- ومن باب الوفاء بالتزامات القمة العالمية لمجتمع المعلومات بتيسير اعتماد التكنولوجيات الرقمية في قطاع الأغذية الزراعية، عقدت المنظمة محور العمل بشأن تيسير الزراعة الإلكترونية وأصدرت *تقرير الزراعة الرقمية: تجربة الصين في مجال تنمية التجارة الإلكترونية الريفية*.

130- واعترفت المنظمة، من خلال تحدي AgriInno العالمي في عامي 2020 و2021، بما يزيد عن 300 من الابتكارات والتكنولوجيات في النظم الزراعية والغذائية بقيادة نساء وشباب من 50 بلدًا. ويتم تطبيق هذه الابتكارات في التجارة الإلكترونية في الأغذية الزراعية، بما يكمّل مبادرة 1 000 قرية رقمية. وشهد منتدى الزراعة الرقمية، الذي عقد بالتزامن معه، مشاركة أصحاب المصلحة من أكثر من 80 بلدًا لتدارس الفرص والتحديات في مجال الزراعة الرقمية وتعزيز الحوار بشأن السياسات.

131- ووحّدت المنظمة والاتحاد الدولي للاتصالات جهودهما بهدف وضع خطوط توجيهية لصياغة استراتيجيات وبرامج وطنية خاصة بالزراعة الرقمية في أكثر من 20 بلدًا في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الشرقية، واشتركا في نشر تقريرين يعرضان ما يزيد عن 170 من الحلول المبتكرة المؤثرة للنهوض بالتحوّل الرقمي للزراعة في أوروبا وآسيا الوسطى ووضع الزراعة الرقمية في 47 بلدًا أفريقيًا في جنوب الصحراء الكبرى.

132- وبدعم من المنظمة، تسنّى لأكثر من 50 من البلدان تعزيز نظم البحوث والإرشاد الزراعي الخاصة بها. وأعدت المنظمة موجزات للسياسات، وخطوطًا توجيهية، وتقييمات شاملة، وأطرًا للرصد والتقييم، وقدمت توجيهات استراتيجية ودعمًا فنيًا لتحسين كفاءة نظم البحوث الزراعية الوطنية وقدرتها الوظيفية. وإضافة إلى ذلك، تم الترويج لما يزيد عن 30 من النهج المبتكرة لأصحاب المصلحة المتعددين، مثل مراكز الابتكار، والمختبرات الحية، ومراكز العلوم والتكنولوجيا، لدعم وصول المزارعين والمجتمعات الريفية إلى خدمات المعرفة والابتكار.

الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية

133- أعطت منظمة الأغذية والزراعة الأولوية خلال الفترة 2020-2021 لتعزيز دعمها للأولويات الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية. ويتولى المكتب الذي أنشئ حديثًا والخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقلّ نموًا والبلدان النامية غير الساحلية، إلى جانب مبادرة العمل يدًا بيد، تنسيق الجهود على نطاق المنظمة لدعم هذه الفئات السكانية الضعيفة والبلدان لكي تستجيب لاحتياجاتها الخاصة، بما يشمل ضمان التمويل الخاص بالمناخ من مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ وغير ذلك من الصكوك مثل صندوق التكيّف.

134- ومن بين البلدان المشاركة في مبادرة العمل يدًا بيد وعددها 49 بلدًا، 38 هي من الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية. وقام العديد منها بالفعل بوضع استراتيجيات لتحديد الأراضي التي تعاني من مستويات عالية من الفقر وتنطوي على إمكانات كثيرة غير مستغلة من أجل تنفيذ عدد أكبر من الاستثمارات الهادِفة، كما ساهمت الدورات التدريبية المقدمة بواسطة منصة مبادرة العمل يدًا بيد في بناء القدرات على استخدام المعلومات الجغرافية المكانية في صنع القرارات القائمة على الأدلة.

135- وبالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية وسائر الشركاء، يجري وضع منهجية لتقييم أوجه الضعف أمام تغير المناخ والقدرات في هذا المجال، وتحسين فهم دور الاستثمارات في حماية المجتمعات الساحلية، وسبل عيشها وبنيتها التحتية من الظواهر المناخية القصوى في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعزيز القدرات على استخدام البيانات العالية الدقة عن السكان والبيانات ذات الصلة لتطبيقها من أجل تقييم أوجه الضعف في الزراعة والحد من المخاطر.

الإدماج

136- تعمل المنظمة على تعزيز تعميم النُهج الشاملة وتفعيلها بصورة منهجية في جميع مجالات العمل من أجل ضمان ألّا تترك المنظمة أي أحد خلف الركب.

137- وقدمت المنظمة، طوال فترة السنتين، يد العون إلى الحكومات لتصميم سياسات وتدخلات تلبي احتياجات الأشخاص الذين يعانون من الفقر والضعف والاستبعاد والتهميش، مع مراعاة المقايضات المحتملة أو الانعكاسات غير المقصودة، وتعزيز توافر البيانات والإحصاءات المصنفة بشأن سبل كسب العيش، وتحليل الحواجز والقيود القائمة، وتعزيز المعرفة والأدلة. كما عززت المنظمة تطبيق مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة التي تتصل بحقوق الشعوب الأصلية.

138- وأدت التوجيهات المتعلقة بإدراج الحد من الفقر وتعميمه في صياغة المشاريع إلى تشجيع إجراء تقييمات سابقة للمشاريع من أجل ضمان فهم تامٍ للسياقات المحلية وتحديد حالات الضعف والاستبعاد والتهميش، وتعزيز القدرة الداخلية على إتاحة تدخلات محددة الأهداف.

139- وتم اعتماد خطة العمل الخاصة بالمساواة بين الجنسين لتوجيه عملية تنفيذ سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين التي تعزز استخدام النهج التحويلية المراعية للمساواة بين الجنسين وتعالج أوجه عدم المساواة المنتشرة في النظم الزراعية والغذائية، مع التركيز على ما تتمتع به النساء والفتيات الريفيات من إمكانات. وتعرض خلاصة وافية، اشتركت في نشرها الوكالات التي توجد مقارها في روما، 15 من الممارسات الجيدة للنهج التحويلية المراعية للمساواة بين الجنسين لرفع مستوى الوعي وتوفير توجيهات تسهم في ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وكذلك صياغة مؤشرات معايير اجتماعية تراعي المساواة بين الجنسين.

140- وتسعى خطة العمل الخاصة بالشباب في الريف إلى ضمان تزويد الشابات والشبان في الريف بمقومات التمكين على قدم من المساواة وحماية الأطفال وغيرهم من

مجموعات الشباب المستبعدين في مساهمة المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأسفرت خطة العمل، منذ وضعها في عام 2021، عن تمكين الإبلاغ عن الأنشطة الخاصة بالشباب في المنظمة، وساعد الدعم الموجّه على إحداث زيادة سريعة في إدماج الشباب في العمل البرامجي.

141- وتحققت معالم رئيسية بالنسبة إلى عمل المنظمة مع الشعوب الأصلية بما في ذلك إقرار المجموعة العلمية التابعة لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية بأنّ النظم الغذائية والمعرفية للشعوب الأصلية هي "عوامل تغيير". وتم توحيد مجموعة أصدقاء روما للشعوب الأصلية، ما ممكّن 31 عضوًا من تحسين مستوى التنسيق بشأن القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية. وأدى منتدى الأمم المتحدة العالمي لشباب الشعوب الأصلية، الذي استضافته المنظمة، إلى تيسير مشاركة شباب الشعوب الأصلية من سبعة أقاليم اجتماعية وثقافية، والأعضاء والشركاء في الأمم المتحدة، لتسترشد بها قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030)، وإلى إنشاء فضاء لتبادل الأفكار في المستقبل.

مسرّع العناصر المكمّلة

142- يتطلّب تحويل النظم الزراعية والغذائية — كشرط مسبق ومحفّز ذي أولوية — وجود مؤسسات وحوكمة ورأس مال بشري أقوى وأكثر شفافية ومساءلة. وخلال فترة السنتين 2020-2021، واصلت المنظمة الاضطلاع بدور قيادي في عمليات الحوكمة العالمية التي تركز على دعم الأعضاء لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتنسيق جهود الاستجابة التي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وخلال فترة السنتين، قدّمت المنظمة الدعم لوضع إطار وتحديد الأولويات للنقاش حول أهداف التنمية المستدامة ضمن جميع اللجان الفنية والمؤتمرات الإقليمية، مع تخصيص مناقشات حول جهود الاستجابة لجائحة كوفيد-19 ومعلومات محدثة عن مبادرة العمل يدًا بيد.

143- وأعدّت المنظمة أيضًا إطارًا مرنًا مؤلفًا من أربع مراحل لتحليل الحوكمة ليكون بمثابة دعم أساسي لتعزيز العمل الجماعي الرامي إلى تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ومن خلال توسيع نطاق استخدام الإطار المنهجي لتحليل الحوكمة في سياق مبادرة العمل يدًا بيد، عززت المنظمة أيضًا قدرتها على دعم القدرات الوطنية لتنفيذ السياسات، وتحسين التفاعل بين العلوم والسياسات، وتعزيز الملكية الوطنية للعملية الإنمائية. وتحضيرًا لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية، قامت المنظمة بالترويج لجدوى الحوكمة والمؤسسات ورأس المال البشري من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية، وساهمت في العمل في مجال الحوكمة، ما أفضى إلى إصدار موجز عن سياسات حوكمة نظم تحويل الأغذية الذي تمّ عرضه على القمة.

144- وجرى تطوير بوابة سياسات المنظمة وتوسيع نطاقها بحيث تعكس على نحو أفضل العمل الجاري في مجالي السياسات والحوكمة. وباتت البوابة تشمل الآن مستودعًا لأدوات السياسات وروابط إلى موقع المنظمة الخاصة بجائحة كوفيد-19، إضافة إلى العمل الجاري في مجالي السياسات والحوكمة في الأقاليم الخمسة.

تشجيع التعاون الدولي وتبادل المعارف بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية

قام المنتدى الأول للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقدته المنظمة بالشراكة مع الاتحاد الدولي للاتصالات، وشاركت في استضافته حكومة فيجي، بالجمع بين واضعي السياسات العامة، وقادة القطاع الخاص، وشركاء في التنمية، والمجتمعات المحلية وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين لعقد مناقشات وتمكين الابتكارات والحلول الرقمية المطوّرة محليًا والمستوردة لتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين التغذية والصحة، ومكافحة تغيّر المناخ، وإضافة القيمة إلى المنتجات والوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية. ووفّر المنتدى فرصةً لتحفيز ريادة الأعمال على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بالنظم الغذائية، دعمًا لتعجيل التقدّم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالزراعة، والأغذية والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشكّل أيضًا فرصةً لإطلاق منصة الحلول الخاصة بهذه الدول، وهي منصّة مبتكرة بشكل فريد لتبادل المعارف داخل الأقاليم وبينها لتطوير وتعزيز وتوسيع نطاق مبادرات مطوّرة محليًا ومستوردة في مجال العلوم، والتكنولوجيا والابتكار. وتشمل الابتكارات الأهم تطبيقات جوّالة تعزّز الأنماط الغذائية الصحية بالاستناد إلى الأغذية المتاحة محليًا، وتقدّم المعلومات الزراعية وتجمع البيانات عن الموارد الصحية المتاحة. وقد اتّسع نطاق المنصّة من المحيط الهادئ باتجاه دول جزرية صغيرة نامية في أفريقيا، والمحيط الهندي، والبحر الأبيض المتوسط وجنوب بحر الصين وإقليم البحر الكاريبي، ومكّن الدول الجزرية الصغيرة النامية من تكرار الممارسات الجيدة المستمدة من بلدان أخرى وإفادة سكانها بشكل كبير عن طريق تبادل المعرفة.

تعزيز الأساليب التنفيذية

145- يعرض هذا القسم المعالم البارزة الرئيسية لإنجازات المنظمة في دعم الأعضاء من خلال اعتماد نهج برامجي محسّن، والارتقاء بالشراكات الموسّعة والتي تفضي إلى التحوّل، وآليات ومصادر تمويل مبتكرة تكمّل طرق التمويل التقليدية، إضافة إلى تأهب المنظمة للعمل في ظلّ تزايد المخاطر وانعدام اليقين.

الشراكات

146- في الفترة 2020–2021، ساهمت 48 شراكة استراتيجية من بين الشراكات مع الجهات الفاعلة من غير الدول ووكالات الأمم المتحدة في البرامج الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة وفي أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل مبادرة العمل يدًا بيد وبرنامج الاستجابة لجائحة كوفيد–19 والتعافي منها. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، أقامت المنظمة تسع شراكات جديدة وسهّلت أو قادت أو شاركت في قيادة خمس مبادرات كبيرة للدعوة من أجل بناء أوجه التآزر وتعميم الاستراتيجيات والسياسات على نطاق الأمم المتحدة. وبالتعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما، تعاونت المنظمة مع البرنامج المشترك للاستجابة للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد–19 والنزاعات وتغير المناخ في منطقة الساحل. وأقامت المنظمة أيضًا شراكات مع 40 مؤسسة أكاديمية وبحثية لوضع أدوات ومنصات مبتكرة للرصد والإنذار المبكر بشأن الآفات والأمراض، ووضع نماذج للتنبؤ بواسطة الأقمار الاصطناعية، وتنمية القدرات في مجال الزراعة المستدامة، والدعم الفني في مجال الأمن الغذائي والتغذية، والإدارة المستدامة للموارد، وإصلاح المناظر الطبيعية، ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق. وأدّت الشراكات مع منظمات المجتمع المدني إلى تعزيز عملية وضع البرامج المراعية للنزاعات، والاستثمارات المسؤولة في البرامج الزراعية، ودعم القدرة على الصمود أمام مع تغير المناخ في النظم الزراعية والغذائية.

147- وجرى توسيع الشراكات مع هيئات القطاع الخاص خلال فترة السنتين، في ضوء تعزيز المنظمة لقدرتها على العمل معها. وتوفّر الاستراتيجية الجديدة لإشراك القطاع الخاص للفترة 2021–2025، إلى جانب إطار جديد للعناية الواجبة وتقييم المخاطر وإدارتها لإشراك القطاع الخاص، وسائر الجهات الفاعلة من غير الدول، نُهجًا "ملائمة للغرض المنشود". وتعزّز بوابة CONNECT إلى جانب "لجنة التشارك والشراكة" التي تم إنشاؤها حديثًا، الشفافية والمساءلة

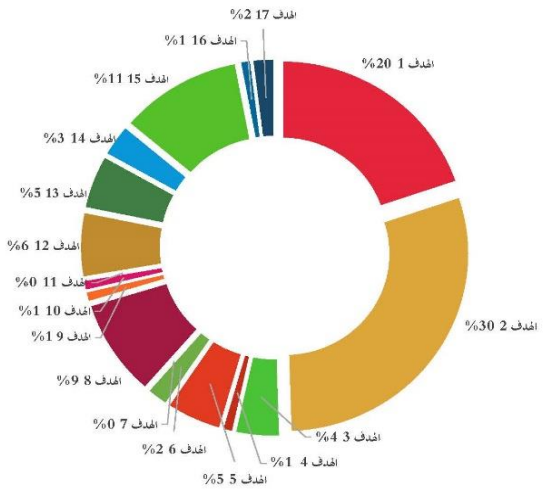

بالنسبة إلى عمل المنظمة مع القطاع الخاص، بما يتوافق مع الأولويات الفنية. ومنذ مايو/أيار 2021، قامت اللجنة باستعراض 69 اقتراحًا للعمل مع القطاع الخاص. وخلال فترة السنتين، تمت تعبئة 65 مليون دولار أمريكي من الشركاء في القطاع الخاص، ووقّعت المنظمة أوّل اتفاق تعاون في ما بين بلدان الجنوب وتعاون ثلاثي مع القطاع الخاص.

148- وقامت المنظمة، بالتعاون مع المنتدى الريفي العالمي، بتيسير إدماج التدابير الطارئة إزاء جائحة كوفيد-19 في 85 من القوانين والسياسات والأنظمة الوطنية. وتم الاسترشاد بالفعاليّات الرفيعة المستوى التي شارك فيها نحو 80 برلمانيًا في 50 بلدًا وتسع شبكات برلمانية إقليمية وعالمية لوضع التشريعات بشأن الزراعة الأسرية في سياق عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية للفترة 2019-2028، بالإضافة إلى التزامات بتخفيف التأثيرات السلبية للجائحة على النظم الزراعية والغذائية.

برنامج التعاون التقني

149- يعمل برنامج التعاون التقني على تيسير وصول البلدان إلى معارف المنظمة وخبراتها الفنية في جميع المجالات ذات الأولوية التي يغطيها الإطار الاستراتيجي؛ كما تعمل الأولويات المحددة في أطر البرمجة القطرية على توجيه استخدام موارد برنامج التعاون التقني لتقديم المساعدة الفنية بحسب الطلب.

150- وخلال الفترة 2020-2021، قامت المنظمة بمراجعة العمليات وتبسيطها بما مكّن المكاتب القطرية من إعادة برمجة مخصصاتها لبرنامج التعاون التقني لتناول التحديات المرتبطة بكوفيد-19، من خلال استثمار 31 مليون دولار أمريكي في برنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، محققة بالكامل الغايات المتصلة بمعدلات الموافقة على المشاريع وإنجازها. وقد دعم برنامج التعاون التقني خلال الفترة 2020-2021 حشد تمويل بقيمة 1.7 مليارات دولار أمريكي من استثمار قيمته 100 مليون دولار أمريكي. وقد استُهلّت عملية استراتيجية لاستعراض البرنامج استجابةً لتقييم برنامج التعاون التقني لعام 2020. وجرى البحث في إمكانية تطبيق المجموعة الجديدة من المعايير التي اقترحتها الدورة السادسة والستون بعد المائة للمجلس عند تخصيص الموارد لبرنامج التعاون التقني على المستوى الإقليمي، في مشاورتين غير رسميتين مع الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المقر الرئيسي للمنظمة والمكاتب الميدانية معًا على تبسيط إجراءات برنامج التعاون التقني، بما يعزز اتساقه التحفيزي والاستراتيجي، ويعزز دور المكاتب الإقليمية في مراقبة الجودة. وقد أصبح برنامج التعاون التقني على اتساق كامل الآن مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي أعيد تنظيمها، *والأفضليات الأربع*، ومقاصد أهداف التنمية المستدامة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031.

تعبئة الموارد

151- قامت منظمة الأغذية والزراعة بحشد مساهمات طوعية بقيمة 2.7 مليارات دولار أمريكي، أي بزيادة تفوق نسبتها 11 في المائة مقارنةً بالفترة 2018-2019، فتجاوزت بذلك الغاية المحددة وقدرها 1.7 مليارات دولار أمريكي، وسجّلت رقمًا قياسيًا بالنسبة إلى تعبئة الموارد السنوية التي بلغت قيمتها 1.42 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وعزّزت المنظمة قدراتها في مجال إنتاج المعلومات في الوقت المناسب عن الجهات المانحة وتوزيعها، وعقدت حوارات استراتيجية لوضع الاتفاقات الإطارية. وأدّى التواصل الفعّال في ما يخصّ عمل المنظمة وتأثيرها إلى زيادة الوضوح والشفافية لدى الشركاء ما ساهم في تعزيز ثقتهم في المنظمة. وتواصلت كذلك أنشطة تعزيز القدرات المؤسسية عن طريق مراجعة الإجراءات الداخلية وتحسين الاتصالات على نطاق المنظمة، بما في ذلك من خلال موقع إلكتروني مخصص، وأنشطة لتنمية القدرات مثل الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات الإلكترونية.

152- واستمرت قاعدة الشركاء في الموارد في التوسّع حيث بلغت قرابة 150 شريكًا، بما يشمل الأعضاء، ومصارف التنمية، والقطاع الخاص، وصناديق المناخ والبيئة. وقدّم الشركاء العشرون الأوائل في الموارد أكثر من 84 في

المائة من مجموع الموارد التي تمت تعبئتها، وجاءت نسبة 51 في المائة منها من أوّل خمسة شركاء (أي الصندوق الأخضر للمناخ، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، ومرفق البيئة العالمية، وألمانيا). ومقارنة بالفترة 2018-2019، ارتفعت الموارد من الصناديق العمودية والمؤسسات المالية الدولية بنسبة فاقت 180 في المائة، فيما ازدادت مساهمات القطاع الخاص باثني عشر ضعفًا تقريبًا وتخطت مبلغ 65 مليون دولار أمريكي.

153- وانضّم عدد من الشركاء الجدد إلى الآلية المرنة المتعددة الشركاء، وهي الآلية الرئيسية للمنظمة الخاصة بالتمويل المجمّع والمرن والمخصص بقدر أقل. وبلغت المساهمات في الصندوق في الفترة 2020-2021 ما مقداره 44.5 ملايين دولار أمريكي. وعن طريق هذه الآلية، تدعم المنظمة وضع حلول مبتكرة غذائية وزراعية، لصالح المزارعين ومنتجي الأغذية، وتطبيق الممارسات الجديدة، واعتماد سياسات واستراتيجيات ووضع برامج للسياسات المشتركة بين القطاعات.

154- واستجابت المنظمة بسرعة للأزمة الناشئة عن الجائحة عن طريق برنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، حيث قامت بحشد أكثر من 35 في المائة من النداء الأولي لتقديم الاستثمارات بما مقداره 1.32 مليار دولار أمريكي.

إدارة المخاطر

155- تمثّل الإدارة الجيّدة للمخاطر عنصرًا أساسيًا في الإدارة الفعالة القائمة على النتائج، عن طريق تحديد المخاطر التي يحتمل أن تؤثر على تحقيق الأهداف واتخاذ الإجراءات عند الضرورة لإدارة هذه التأثيرات على الأنشطة والبرامج. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة ملتزمة بتعزيز إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى المنظمة برمّتها، ومن خلال إدراج إدارة المخاطر هذه في جميع مراحل العمليات الإدارية التنظيمية بدءًا من التفكير الاستراتيجي ووصولًا إلى خطط العمل المفصّلة.

156- وقد تم إحراز تقدم ملحوظ نحو نضوج إدارة المخاطر في المنظمة بقدر أكبر. فقد ترافق تحليل المخاطر بوضع الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025، اللتين أخذتا في الاعتبار المخاطر التي تؤثر على العملية نفسها والمخاطر التي تؤثر على تحقيق الأهداف والبرامج. وشكّل تحليل الفرضيات وأوجه التبعية جزءًا لا يتجزأ من عملية صياغة مجالات الأولوية البرامجية. ويتضمّن كلّ مجال من مجالات الأولوية البرامجية إجراءات للتخفيف من أجل التصدّي للمخاطر الرئيسية الناشئة عن السياق الخارجي والقيود الداخلية، فيما تتضمن خطط العمل المفصّلة خططًا لتحليل المخاطر والتخفيف منها. وأصبحت كذلك إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من الحوكمة التنظيمية وعملية صنع القرارات على أعلى المستويات، فيناقش فريق القيادة الرئيسي عمليات إدارة المخاطر والمخاطر المحددة التي تتطلب تعاونًا بين وظائف متعددة ودعم من الإدارة العليا خلال الاجتماعات المنتظمة التي أنشئت خصيصًا لهذا الغرض.

157- وعزّزت المنظمة قدراتها في مجال المبادئ والعمليات المتصلة بإدارة المخاطر في جميع المواقع. ونتيجة لذلك، كانت لدى جميع مكاتب المنظمة في نهاية عام 2021، خطط عمل لإدارة المخاطر من شأنها دعم ترشيد عملية صنع القرارات، والاسترشاد بها في تحديد الأولويات على مستوى الموارد وتسهل الحوار مع الشركاء. كما أنّ بناء فهم مشترك للمخاطر وسبل ضمان مساهمة إدارة المخاطر في نجاح البرامج والمشاريع عملية صعبة، وسوف تتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على إدارة المخاطر وأوجه عدم اليقين في السياق المتقلّب الذي يشهد تطورات سريعة، على مستوى العمليات والوحدات وكذلك على المستوى العالمي.

تعزيز إدارة المشاريع

تُحدّد دورة المشاريع المعايير والإجراءات لإدارة المشاريع عبر تعزيز المساءلة والجودة من خلال مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، مع العمل في الوقت عينه على تحسين التركيز الاستراتيجي لجميع مشاريع المنظمة. ومن الأساسي دعم اتفاقات التمويل للمنظمة وتيسير التعاون مع الشركاء في الموارد.

وفي الفترة 2020-2021، بسّطت المنظمة دورة المشاريع عبر إعادة المواءمة مع مؤشرات المساواة بين الجنسين في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وتوسيع نطاق استخدام إجراءات "تمويل الصياغة" لصناديق استئمانية صغيرة. وسمحت الإجراءات المبسطة في المشاريع التي وُضعت استجابةً لجائحة كوفيد-19 بقيام مشاريع وبرامج تجريبية مبتكرة. كما أن السياسات الجديدة الخاصة بالقسائم ومِنَح المستفيدين عزّزت طرق العمل. ووطّدت المنظمة أيضًا نهجها في البرنامج الميداني بتوجيهات بشأن المساءلة أمام السكان المتضرّرين، وتعميم الحد من الفقر، بما في ذلك الأشخاص من ذوي الإعاقة، والاستغلال والانتهاك الجنسيين.

الشمول والكفاءة والفعالية على المستوى التنظيمي

158- يعرض هذا القسم المعالم البارزة الرئيسية لإنجازات المنظمة لتحسين قدرتها على خدمة الأعضاء من خلال ضمان الشمول والكفاءة والفعالية على المستوى التنظيمي، بما يشمل من خلال الخطوط التوجيهية والإجراءات المنقحة الخاصة بالموارد البشرية للتأقلم مع البيئة المتغيرة، والتحوّل إلى منظمة رقمية، وإطلاق مبادرات داخلية مثل لجنة شؤون المرأة ولجنة شؤون الشباب.

تحويل منظمة الأغذية والزراعة

159- خلال الفترة 2020–2021، أرست منظمة الأغذية والزراعة تغييرات تحويلية لضمان حوكمة داخلية على أعلى المستويات ومنظمةً مواكبةً للعصر وملائمة للغرض المنشود منها وتتّسم بالكفاءة وفعالية الأثر في التصدي للتحديات المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين سبل المعيشة من خلال *إنتاج أفضل* و*تغذية أفضل* و*بيئة أفضل* و*حياة أفضل*، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

160- وقد مكّن الهيكل المعياري والتسلسل الإداري الجديدين في المنظمة من أن تكون الأخيرة أكثر نشاطًا وكفاءةً وشمولًا ومرنة، ما يتيح أقصى قدر من التعاون بين مختلف القطاعات، والمرونة اللازمة للاستجابة للاحتياجات والأولويات الناشئة.

161- وإذ ينأى فريق القيادة الرئيسي عن الهياكل التنظيمية والتراتبيات المفتقدة إلى المرونة، فهو يسهّل الإجراءات المنسقة وصنع القرارات. وبما أن هذا الفريق يتألف من نواب المدير العام الثلاثة، ورئيس الخبراء الاقتصاديين، ورئيس العلماء، ومدير الديوان، فهو يدعم المدير العام في جميع المجالات الواقعة تحت ولاية المنظمة. وقد أسفر الهيكل الإداري الجديد أيضًا عن تحقيق وفورات ناشئة عن الكفاءة بلغت قيمتها 2.3 ملايين دولار أمريكي عن كل فترة سنتين.

162- وجرى تعزيز مساءلة رؤساء المكاتب والمراكز والشعب بما يتماشى مع أفضل الممارسات لتنفيذ الأنشطة المتفق عليها في مجالات خبرتهم والتعاون المعزز بين الشُعب. وتم إنشاء ثلاثة مكاتب جديدة هي: مكتب الابتكار لتدعيم الزخم الابتكاري لدى المنظمة وتعزيزه، بما في ذلك الابتكار الفكري، ونماذج التعاون، وتطبيق التكنولوجيا الرقمية؛ ومكتب الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقلّ نموًا والبلدان النامية غير الساحلية، لضمان تنسيق عمل المنظمة دعمًا للاحتياجات الخاصة لتلك البلدان الضعيفة؛ ومكتب أهداف التنمية المستدامة لتنسيق مشاركة المنظمة في متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها. وتماشيًا مع أفضل الممارسات، أنشئ مكتبا الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم كمكتبين منفصلين.

163- وتم توطيد التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع المؤسسات المالية الدولية من خلال مراكز المنظمة، مع إنشاء مركزين جديدين هما: المركز المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لدعم الجهود المشتركة بشأن الدستور الغذائي والأمراض الحيوانية المصدر، بالتعاون الوثيق مع شركاء عالميين آخرين بما في ذلك المنظمة العالمية لصحة الحيوان والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والمركز المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يعكس الشراكة الاستراتيجية القديمة العهد لأجل استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية تحقيقًا للتنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.

164- وتم تعزيز الدعم الفني والتشغيلي الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك من خلال: شعبة النظم الغذائية وسلامة الأغذية المنشأة حديثًا لتوفير قيادة استراتيجية من أجل تطوير نظم غذائية أكثر استدامة؛ وتوزيع المسؤوليات على نحو أفضل لأجل التعاون مع الأمم المتحدة ومشاركة القطاع الخاص؛ والشعبة الجديدة لدعم المشاريع؛ وتوحيد مهام إدارة الموارد البشرية وخدمتها؛ وإلغاء مكتب دعم المكاتب الميدانية وإعادة توزيع المهام ذات الصلة؛ وحل فرق إدارة البرامج الاستراتيجية الذي سمح بخفض التكاليف وتسخير الخبرة الفنية للموظفين الذين سبق أن تمت إعارتهم لتلك الفرق.

165- وقد أتاحت الموارد الاضافية لدعم مكتب المفتش العام، مقترنةً بإعادة أربعة مراجعي حسابات منتدبين إلى المقر الرئيسي، تعزيز وظيفة الإشراف. وتم تعزيز عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية ووضع المعايير من خلال مخصصات إضافية بلغت مليون (1) دولار أمريكي لكل من الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، ولبرنامج المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وقد أتاحت اللجنتان الجديدتان لشؤون المرأة ولشؤون الشباب منبرًا للموظفين من الشباب والنساء على نطاق المنظمة لكي يشاركوا خبراتهم ويروّجوا للأفكار المبتكرة.

166- وأتاح إنشاء فريق إدارة الأزمة المتصلة بكوفيد-19 في مطلع سنة 2020 آلية للتنسيق شارك فيها كبار المسؤولين الرئيسيين في مختلف المجالات من أجل إدارة المنظمة خلال الأزمة بصورة جماعية وتشاورية. وتم توسيع نطاق الآلية التشاورية المنتظمة لفريق إدارة الأزمة، عند الحاجة، بحيث شملت فريق القيادة الرئيسي وجهازي تمثيل الموظفين والوكالات التي توجد مقارها في روما بغرض صنع القرارات بصورة مستنيرة وسريعة ومرنة، وهو ما مكّن المنظمة من مواصلة تأدية عملها بموازاة الحفاظ على صحة العاملين فيها وسلامتهم.

الموارد البشرية

167- استجابت منظمة الأغذية والزراعة للتحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19، من خلال توفير الخبراء والتوجيهات لإدارة الموظفين خلال الأزمة، بما يضمن استيفاءها لواجب الرعاية لصحتهم ورفاههم. وبُذلت جهود استثنائية للحفاظ على سلامة الموظفين وصحتهم ومشاركتهم. وتم تحديث الخطوط التوجيهية والإجراءات الخاصة بالموارد البشرية بصورة منتظمة لتكييفها مع الظروف المتغيّرة بسرعة، وتمكين أساليب عمل تتسم بمرونة أكبر. وقد صممت المنظمة طرقًا جديدة للمضي قدمًا، بموازاة متابعة العمليات اليومية لدعم ملاك الموظفين والتعلم والتنوع والشمول في المقر الرئيسي وفي المكاتب القطرية لأكثر من 13 000 موظف.

168- واتخذت المنظمة خطوات مهمة نحو وضع استراتيجيات وسياسات للموارد البشرية محورها الإنسان من أجل الدفع نحو ثقافة قوامها النزاهة، والابتكار، والتعاون، والتميُّز، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية للفترة 2020-2021. وتشمل ممارسات التوظيف الجديدة إجراء الاختبارات، واستخدام قاعدة بيانات واضحة للتحقق وإجراء استعراضات معززة لعمليات التحقق من المعلومات المرجعية المقدّمة. وحظي ممثلو المنظمة الجدد بالدعم بواسطة برنامج إحاطة شامل ومبتكر، ودورات تدريبية وتعليمية إلكترونية معززة.

169- وفي أعقاب الدراسة الاستقصائية عن رضا الموظفين، تم وضع خطة عمل شاملة وتنفيذ تغييرات على مستوى السياسات لتحسين بيئة العمل. وبناءً على توصية لجنة الإشراف الاستشارية في المنظمة، تم إنشاء اللجنة المعنية بالسلوك في مكان العمل والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2021.

170- وكان حجم التوظيف مرتفعًا للغاية، ما أدّى إلى زيادة عدد الأيام اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة مقارنة بفترة السنتين السابقة، وبلغ معدل الوظائف الشاغرة 20 في المائة. وفي عام 2021، أعيد إطلاق برنامج الموظفين المهنيين الشباب الذي يستهدف المهنيين الشباب الموهوبين القادمين بشكل أساسي من البلدان النامية غير الممثلة أو الممثلة تمثيلًا ناقصًا من خلال اتصالات مكثفة مع الأعضاء وسائر القنوات. وفي فترة السنتين المقبلة، سيجري التركيز على تحسين سياسات التوظيف، وتعزيز التخطيط للقوة العاملة وممارسات التنقل الطوعي للموظفين. واستنادًا إلى الدروس المستفادة، سيتم إضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات العمل المرنة وتبسيط الإجراءات الخاصة بالعاملين من غير الموظفين.

منظمة الأغذية والزراعة الرقمية

171- توفّر الثورة الرقمية إمكانات فريدة لتحسين مساهمات المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك عبر تحويل طريقة عملها وتحقيقها النتائج بموجب ولايتها – داخليًا وبالشراكة مع الآخرين على حد سواء. وأُطلق عدد من أدوات المنافع العامة الرقمية، مثل منصة البيانات الجغرافية المكانية الخاصة بمبادرة العمل يدًا بيد، من أجل وضع خرائط تفاعلية للبيانات، وتحليل الاتجاهات، وتحديد الثغرات والفرص في النظم الزراعية والغذائية بشكل آني، وتوجيه الاستثمارات المؤثرة. وقدّم الإصدار الأول من حافظة خدمات التكنولوجيا الرقمية للمنظمة رؤية موحّدة عن المنتجات الرقيمة المستخدمة في الميدان، وشكّل عاملًا أساسيًا لتحسين استخدام المنافع العامة الرقمية للمنظمة على المستوى الداخلي.

172- وتدعم تكنولوجيا المعلومات عمل المنظمة في جميع أنحاء العالم، بما يشمل في مجال تنفيذ حلول رقمية آمنة (الرقمنة من أجل التأثير) وضمان وجود بيئة لتكنولوجيا المعلومات تفي بالغرض المنشود من خلال حافظة من الخدمات والأدوات التي تدعم العمليات العالمية (مكان العمل الرقمي).

173- وفي الفترة 2020-2021، كثّفت المنظمة مساعيها لتحسين أدائها بحيث تكون قادرة على الصمود في وجه ما يخبئه المستقبل، من خلال توفير الحلول لكي تواصل المنظمة عملها وسط الجائحة العالمية بموازاة مواصلة تقديم المنتجات الرقمية. ولقد ثبت بالفعل أنّ لرقمنة مكان العمل تأثير عميق على ثقافة العمل المكتبي، بما يحسّن بشكل ملحوظ إمكانية الوصول إلى المعلومات وصنع القرارات. وتشمل القدرات الجديدة أساليب العمل المختلطة والافتراضية وأتمتة العمليات بقدر أكبر دعمًا لمكان العمل الرقمي.

174- وجرى تحديث نظامين اثنين رئيسيين يشكلان دعامة لعمليات المنظمة في جميع أنحاء العالم لضمان الدعم المستمر للبائعين وتعزيز وظائف المنظمة، كما تم نقل عدد من الأنظمة القديمة إلى منصات رقمية جديدة، ما أدى إلى تحسين الضمانات والمنافع بوجه عام.

175- وسيقتضي دعم "الوضع الطبيعي الجديد" التحوّل المستمر، من خلال الحلول الرقمية التي تفي بالغرض المنشود وزيادة القدرات الرقمية لدى موظفي المنظمة، فضلًا عن إعطاء التوجيهات وتوفير المساعدة لبناء القدرات ووضع المنافع العامة الرقمية موضع التنفيذ.

لجنة شؤون المرأة ولجنة شؤون الشباب

176- توفر هاتان اللجنتان الداخليتان اللتان أنشأهما المدير العام حيزًا لتبادل التجارب والأفكار المبتكرة، وتتألفان من موظفي منظمة الأغذية والزراعة الذين يمثلون، على أساس طوعي، مجموعة من الخبرات الموزعين على مختلف مكاتب المنظمة في جميع أنحاء العالم. وييسر برنامجهما الإرشادي المشترك تبادل التجارب المهنية والمشورة لمساعدة الموظفين الشباب، ويشجّع الامتياز في مكان العمل وفي التطور الوظيفي.

177- وتتناول **لجنة شؤون المرأة** مسألة تغيير الثقافة على مستوى المنظمة وإيجاد حيّز آمن؛ والدعوة والاتصالات والابتكار والتوعية؛ ومساءلة كبار المديرين بشأن مسائل المساواة بين الجنسين. وهي توفر حيّزًا آمنًا وشاملًا للمرأة لكي تعبّر عن آرائها وتحدّد فرص التدريب والتوجيه والتطوير. ومن بين الإنجازات التي حققتها اللجنة المساهمة في سياسة المنظمة بشأن مساءلة المنظمة والتزامها بالمساواة بين الجنسين وأنشطة فريق المهام المعني بمتابعة الدراسة الاستقصائية عن رضا الموظفين، داعية بنجاح إلى اعتماد الشمول كمعيار لتكريم الموظفين. وتم عقد خمس وعشرين جلسة من جلسات "الشاي الافتراضية" (VirtualiTeas)، على المستويين العالمي والإقليمي بوصفها اجتماعات غير رسمية يتشارك فيها الموظفون وشخصيات خارجية التجارب ويحتفون بتنوع النساء وإنجازاتهنّ. وأطلقت اللجنة، بالتعاون مع فريقي إدارة الاتصالات وإدارة الموارد البشرية في المنظمة، حملة "21 امرأة من بين القادة النساء لعام 2021" مع توجيه الانتباه إلى تنوع القوة العاملة من بين النساء في المنظمة. وقامت كذلك

بالتوعية بالحوافز والمكاسب المتأتية من تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين، وساهمت في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2.0)، وشاركت في الفعاليّات التي نظمتها الوكالات التي توجد مقارها في روما بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، وقدّمت الدعم لحدث تم تنظيمه في إطار يوم الأغذية العالمي. وجرى إبراز التعاون مع الشراكة من أجل الجبال والشراكة مع مصمِّمة الأزياء Stella Jean من أجل تحسين سبل عيش النساء والمجتمعات المحلية في مجلة Vogue Italia وخلال أسبوع الموضة في ميلانو وفي معرض إكسبو دبي.

178- وتسعى **لجنة شؤون الشباب** إلى تمكين الشباب وتحسين تجاربهم المهنية في المنظمة عن طريق تشجيع الابتكار وإشراكهم ومعالجة الاختناقات والتحديات التنظيمية التي يواجهونها وتعزيز أنشطة التطور الوظيفي. ومكّن ثلاثة عشر حدثًا تم تنظيمه تحت شعار "أيام الأربعاء المخصصة للابتكار" (Innovation Wednesdays) من تبادل الآراء من أجل إحداث التغيير وجعل منظمة الأغذية والزراعة مكانًا أفضل للعمل وأكثر إنتاجية؛ وشارك خبراء خارجيون في مجال الابتكار والتكنولوجيا في التنمية المستدامة في مختبرات الابتكار InnoVenture Labs؛ وأدّت الجلسات التي تم تنظيمها بعنوان Progress@fao إلى تعزيز التواصل في ما بين الإدارات وتبادل المعارف بين النظراء.

الدروس المستفادة

إن **عدم كفاية التمويل غير المخصص** يزيد من الصعوبات التي تعاني منها المنظمة لتوجيه الموارد حيثما تمسّ الحاجة إليها وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع وفقًا للأولويات المتفق عليها. ويقوم حاليًا فرادى الشركاء في الموارد بشكل رئيسي بتوجيه المساهمات الطوعية في خطط الاستجابة لحالات الطوارئ وغيرها من التدخلات، من خلال أنشطة مخصصة وأنشطة خاصة بكل بلد. ويتيح التمويل الطوعي غير المخصص أو المحدود التخصيص قدرًا أكبر من المرونة والتكيف السريع مع الظروف أو الأولويات المتغيرة، الأمر الذي يتسم بأهمية خاصة في بيئة تشهد تقلبات متزايدة. وبالتالي، لا بدّ للأعضاء وغيرهم من الشركاء في الموارد النظر في زيادة مساهماتهم غير المخصصة من أجل تحقيق تأثير أكبر.

ساعد البرنامج الإرشادي المشترك بين لجنة شؤون الشباب ولجنة شؤون المرأة في التصدي للتحديات وتعزيز **إبراز عمل الموظفات والشابات** من خلال تشجيع التبادل وبناء العلاقات. وفي الوقت الذي تسعى فيه المنظمة إلى أن تكون منظمة أكثر شمولًا، فإنها ستعزز دعمها للمرشدين ومن يتلقون التوجيهات، ولا سيما في المكاتب الميدانية، وستولي اهتمامًا أكبر لشواغل الموظفات والشابات في جميع أنحاء العالم.

مكّن الهيكل الجديد السريع التكيّف والمرن الذي يكسر التقوقعات ويشجع التعاون، المنظمة من الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات الناشئة والأولويات المتطورة خلال فترة السنتين التي تميّزت بتغيرات سريعة. وقد اعتمدت آليات توفير الخدمات وأساليب التعاون بفعالية **أدوات افتراضية وزادت** الرقمنة من أجل التعامل مع حالات الإغلاق والاختلالات، ما أتاح للمنظمة مواصلة بناء القدرات، ودعم نقل المعارف، وعقد حوارات بشأن السياسات، والاضطلاع بدورها الاستشاري الفني.

ثالثًا – إدارة الموارد

179- أنفقت المنظمة، في الفترة 2020-2021، 99.6 في المائة من الاعتمادات الصافية البالغة 005.6 1 ملايين دولار أمريكي، أو ما يزيد قليلًا عن مليار (1) دولار أمريكي، وهو مبلغ مماثل لفترة السنتين السابقة. وبلغ إجمالي الإنفاق 3.2 مليار دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 12 في المائة عمّا كان عليه الحال في الفترة 2018-2019، مدفوعًا بالإنفاق من خارج الميزانية الذي مثّل 68 في المائة من المبلغ الإجمالي البالغ 2.2 مليار دولار أمريكي، كما هو مبيّن في الجدول 3 من *الملحق 3*.

180- واستطاعت المنظمة، رغم ما نشأ عن الجائحة من تحديات وقيود في مجال التنفيذ، التحلي بالمرونة في التكيّف والاستجابة للاحتياجات والأولويات الناشئة. وقد بلغت نفقات برنامج التعاون التقني 132.5 ملايين دولار أمريكي، بزيادة طفيفة قياسًا إلى الفترة 2018-2019. وفي ظلّ تزايد الإنفاق من خارج الميزانية (بزيادة نسبتها 18.4 في المائة مقارنة بالفترة 2018-2019)، تمكنت المنظمة من الاستجابة لمجموعة واسعة من الأولويات في سياق حالات الطوارئ (53 في المائة)، والأنشطة الميدانية والقطرية الأخرى (31 في المائة)، والمساعي العالمية والأقاليمية (16 في المائة).

181- وحوّلت المنظمة على وجه السرعة مواردها لمعالجة تبعات جائحة كوفيد-19. فقد تم توجيه الموارد المالية إلى برنامج الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها من خلال برنامج التعاون التقني ومن الصندوق المتعدد التخصصات لدعم قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود والإدماج الاقتصادي والحماية الاجتماعية غداة تفشي الجائحة.

182- وإن الاسترداد النسبي الكامل لتكاليف المشاريع جارٍ الآن على قدمٍ وساق بفضل وضع السياسة الجديدة لاسترداد التكاليف، التي أدت إلى تحسين الشفافية والإنصاف والمساءلة في رسوم المشاريع، موضع التنفيذ ابتداءً من عام 2018. وبفضل تقدم تطبيق النموذج الجديد تدريجيًا، تسنّى استرداد 126 مليون دولار أمريكي في الفترة 2020-2021 جراء تزايد أعداد المشاريع التي تندرج تحت إطار السياسة الجديدة، أي أكثر من ثلاثة مرات المستوى المسجّل في الفترة 2018-2019. وفي الوقت ذاته، تراجع معدل عدم الاسترداد مع انخفاض وزن المشاريع في إطار السياسة السابقة، وفي ظلّ استمرار التنفيذ، من المتوقع أن يتزايد تضييق الفجوات على صعيد الاسترداد.

183- وعمدت المنظمة إلى حشد 2.7 مليارات دولار أمريكي من المساهمات الطوعية، بزيادة قدرها 10 في المائة عمّا كان عليه الحال في الفترة 2018-2019، وتجاوزت الغاية المنشودة المتمثلة في 1.7 مليارات دولار أمريكي. وتسنّى حشد 1.42 مليار دولار أمريكي في عام 2021 وحده، ما شكّل رقمًا قياسيًا تاريخيًا في الموارد التي تمّ حشدها خلال عام واحد، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على استمرار ثقة الأعضاء والشركاء في الموارد في قدرة المنظمة على دعم إحراز تقدم في خطة عام 2030. وإضافة إلى ذلك، قدمت المنظمة المساعدة إلى 62 بلدًا في تصميم مشاريع استثمارية عامة تموّلها مؤسسات تمويل دولية بمبلغ إجمالي قدره 13.8 مليارات دولار أمريكي وحفزت تمويلًا بقيمة 1.7 مليارات دولار أمريكي من خلال برنامج التعاون التقني.

184- وبلغت المساهمات الطوعية والأقل تخصيصًا، التي تم توجيهها من خلال الآلية المرنة المتعددة الشركاء، 44.5 ملايين دولار أمريكي، يُمكن للمنظمة أن تستخدمها بشكل مرن لدعم مجالات برنامج العمل التي تشتد فيها الحاجة إلى الموارد. وباتت أهمية هذه المرونة في معالجة القضايا المعقدة ذات الصلة بالأغذية والزراعة جلية بشكل خاص خلال تفشي جائحة كوفيد-19، إذ سعت المنظمة إلى الاستجابة بشكل سريع وشامل للتحديات الفورية والأطول أجلًا، مبرزة مدى أهمية المضي قدمًا في تعزيز هذه الآليات، وهو ما شدّد عليه الأعضاء أيضًا.

185- ويمكن الاطلاع على لمحة عامة أكثر تفصيلًا عن إدارة الموارد والأداء المالي في *الملحق 3*.